

کتابِ سیاسیہ

مجموعۂ عربیہ ۱۰۰٪



مسئلِ علیا سیاسیہ

تألیف

برتراند راسل

تعریب

فؤاد کامل عبدالغفور

Sp
32
R9

كتب سياسية

مثل عليا سياسية

تأليف
برتراند راسل

تعريب
فؤاد كامل عبدالغفور

الفصل الأول

المثل العليا السياسية

فى الأيام المظلمة يحتاج الناس الى أنوار الإيمان لتضىء لهم الطريق وإلى الآمال الحلوة كي تذللوه وتجلوه . ومن هذا الأمل وتلك الحاجة تتولد الجراحة الهادئة فى النفوس للتغلب على المصاعب مهما تكن كأداة مؤلمة . والعصر الذى نجتازه الآن قد بين لنا الحق كيف يكون . فقد رأينا ما كنا نعتقد شرا انما هو شر فى الحقيقة وتيقنا كما لم نتيقن من قبل - الاتجاهات التى يجب أن يتجنبها الناس إذا أرادوا عالما أفضل يقوم على أنقاض العالم الغابر المتهدم . وأنا لنرى العلاقة السياسية بين رجل وآخر تقوم كلها على مثل خاطئة ، ولا يمكن أن نرجو الخلاص الا اذا وضعنا مكانها مثلا أخرى تخالفها كل المخالفة ، قبل أن يستفحل الداء فيكون مصدر شقاء وخراب بوائمه .

والمثل العليا السياسية يجب أن تقوم على مثل موضوعة للحياة الفردية ، فانما هدف السياسة ان يحيا الفرد حياة فاضلة سعيدة ، ما استطاع الى تحقيق ذلك سبيلا . وليس للسياسى أن يدخل فى تقديره ما هو أعلى من ذلك ، أو يخرج فى حسابه عن المجتمع المكون من الرجال والنساء والاطفال . فمشكلة السياسة اذن هى تكييف الصلات بين الموجودات البشرية بطريقة تمكن كل شخص أن يحوز من الخير فى وجوده على أكبر نصيب . وهذه المشكلة تتطلب منا أولا أن نبحث فيما هو هذا الخير الذى نريده لحياة الفرد .

وقبل أن نبدأ يجب أن نقول : اننا لا نريد أن يكون الرجال جميعا متشابهين ولا نريد أن نضع نموذجا أو مثلا معيناً يحتذى الجميع على اختلاف طبقاتهم . فهذا هو نظام المصلح العجول - فالمدرس السبىء يميل الى فرض آرائه فرضا على تلاميذه بحيث يشكل عددا كبيرا منهم بعقليه واحدة ومزاج واحد وقد يجعل التلاميذ يجيبون عن

سؤال غير محدود - يعتمد على الرأى الفردى - اجابة واحدة -
 يشيرون عن « برناردشو » أنه يعجب بقصه «ترويلس وكريسيدا»
 وأنه يتحدث عنها على أنها أجسن ما كتب « شكسبير » . ومع أنى
 لا اتفق معه فى هذا الرأى أرحب به . كل الترحيب من تلميذ على أنه
 علامة من علامات الشخصية . وأغلب المدرسين لا يطبقون مثل
 هذا الرأى الغريب من تلميذ ، وهذا الكلام لا ينطبق على المدرسين
 فحسب ، ولكن على كل من يملك نفوذا وسيطرة على عدة أشخاص
 فى مصلحته أو فى أى عمل ما ، فإن مثل هؤلاء يطلبون الى من يعملون
 تحت أمرتهم هذا القالب الواحد الذى يحيلهم الى آلات بشرية ،
 والنتيجة أنهم يقتلون روح الفردية والشخصية اذا أمكنهم ، فان لم
 يتمكنوا من ذلك فانهم يضطهدونها بكل وسيلة وسلاح .

نحن لا نرغب فى تحقيق مثال واحد للأفراد جميعا ، ولكننا
 نهدف الى ايجاد مثل متفرد لكل شخص على حدة ان أمكن ذلك ، وفى
 طبيعة كل شخص تجاوب للخير والشر على السواء . والظروف والبيئة
 هما اللذان سيحددان وبينان له ان كانت مواهبه الخيرة قد قتلت
 أو ما زالت تتردد فيها الحياة ، أو ان دوافعه الشريرة قوية واشتد
 ساعدها وتمكنت منه أو تسربت الى معابر أقوم وأفضل .

ومع اننا لا يمكننا أن نضع مثالا عالميا فى تطبيقه - اذ لا يمكننا
 مثلا أن نقول ان جميع الرجال يجب أن يكونوا صناعا أو مصلحين
 أو شغوفين بالموسيقى - فانه توجد بعض المبادئ التى تحتل أكبر
 عدد من التطبيقات ، والتى يمكننا أن نتخذها مرشدا لما هو محتمل
 ومرغوب فيه .

ويمكننا أن نميز بين نوعين من المواهب . والدوافع التى
 تتجاوب معها ، فهناك نوع من الخيرات يمكن لكل شخص ان يحوزها
 ويملكها لنفسه ، وهناك نوع آخر يقتسمه الناس جميعا على السواء .
 فطعام شخص ما وثيابه ليسا طعام شخص آخر وثيابه . فان كانت
 الموارد لا تكفى للجميع ، وزاد ما يملكه رجل على حاجته ، فهسبه
 الزيادة لابد وانه ظفر بها على حساب شخص آخر . وهذا ينطبق على
 الاشياء المادية نوتيبعا لذلك على أكبر جزء من حياة العالم الاقتصادية
 ومن ناحية أخرى فان الخيرات الروحية والفكرية لا يملكها شخص

معين دون آخر . . فاذا علم انسان علما فان هذا لا يمنع الباقين من معرفته ايضا او من المعرفة على الاطلاق ، ولكنه قد يساعدهم على هذه المعرفة ، واذا وجد رسام او شاعر كبير فان هذا لن يحول بين الآخرين وبين الرسم أو قرض الشعر ، بل انه ليخلق لهم الجو الذي تزدهر فيه هذه الاعمال . وخلاصة القول : انه اذا وهب شخص موهبة طيبة ، او انتوى نية حسنة ، او فكر تفكيراً سديداً ، فان ذلك الشخص لن ينقص من مقدار الطيبة والحسن والجمال الموجودة في العالم ولن يمنع الآخرين مشاطرتها ، بل انه سيساعدهم أكثر من ذي قبل على غرسها فيهم . في هذه الحالة لا يوجد « ملك » اذ لا توجد ملكية محدودة للمشاطرة والمشاركة فكل ثراء من هذا النوع في شخص ينتج ثراء آخر للجميع . وعلى ذلك فثمة نوعان من الدوافع يتجاوبان مع نوعين من الخيرات : **الدوافع التملكية** التي ترمى الى الاستحواذ والكسب الفردي الذي لا تمكن المشاركة فيه وهذا يتركز في دوافع التملك ، **والدوافع الابداعية** التي ترمى الى ايجاد نوع من الخيرات وازادتها كيما يقتسمها العالم أجمع بحيث لا تكون ملكاً خاصاً بأحد .

والحياة الفاضلة هي التي تقوم فيها الدوافع الابداعية بالدور الأكبر بينما تقوم الدوافع التملكية بالدور الأصغر وليس هذا بالكشف الجديد ، اذ يقول الانجيل : لا تهتم قائلًا ماذا سنأكل وماذا سنشرب ومتى سنكتسب ؟ ، فالتفكير في هذه الاشياء يقطع من مسائل أخرى ذات أهمية أعظم ، ومما يزيد الامر سوءاً ان العادة التي تتكون لدى الانسان من التفكير في هذه الامور عادة بشعة لانه تقود الى المنافسة والحسد والسيطرة وغيرها من الشرور التي تملأ العالم . والممتلكات المادية يمكن اللص أن يسطو عليها بالعنف وأن يتمتع بها على حين أن الخيرات الروحية لا يمكن التسلط عليها بهذه الوسيلة . فقد تستطيع أن تقتل فنانا أو مفكراً ولكنك لا تستطيع أن تستولي على فنه أو فكره ، وقد ترسل انساناً الى الموت لانه يحب موطنه ولكن لن يمكنك أن تحصل بفعلتك هذه على الحب الذي أسعده بالقوة تقف مكتوفة اليدين حيال هذه الاشياء ولا تؤثر الا بالنسبة للخيرات المادية وخدها . ولهذا فان الرجال الذين يؤمنون بالقوة هم أولئك الذين شغلت الخيرات المادية أفكارهم وأشعلت شهواتهم .

وعندما تقوى الدوافع التملكية وتشتد ارسالها تنتقل عدواها الى قوى كان يجب أن تكون ابداعية صرفه ، فالعالم الذى اخترع اختراعا ما قد ينهش الحسد قلبه اذا اخترع عالم آخر اختراعا غير منافسه ، فلو وجد مثلا عالم دواء السرطان ، ووجد عالم آخر دواء للسيلان كل واحد منهما تأخذه هزة من الفرح لو ظهر أن اكتشاف العالم الآخر كان مخطئا ، هذا يدلا من أن يأسف على آلام المرضى التى كان من الممكن تلاشيها . وفى مثل هذه الحالات ، ويدلا من طلب المعرفة لذاتها أو لمنافعها العامة فانها تطلب للشهرة . وكل دافع ابداعى يظله دافع تملكى ، فحتى ذلك الذى الهم ليكون قديسا قد يفار من قديس آخر أكثر منه نجاحا وأغلب المشاعر مصحوبة غائبا بلون من الغيرة ، وهى دافع تملكى يتطفل على العالم الابداعى ، وأسوأ من هذا كله ذلك الحسد الاحمق الذى يلهب هؤلاء الذين فقدوا كل عزيز لديهم فى الحياة فيدفعهم الى اعاقه غيرهم من الاستمتاع بما فقدوه هم وهذا ما يوجد غالبا فى موقف الشيوخ من الشبان .

وكما توجد فى النبات والحيوان دوافع طبيعية خاصة بالنمو ، فكذلك الحال فى الانسان ، وهذا حق بالنسبة للنمو العقلى كما هو حق بالنسبة للنمو الجسمى ، فكما أن - النمو الجسمى تساعد التغذية والهواء - ويعاق هذا النمو أو يعطل بنوع من المعاملة كتلك التى جعلت أقدام الصينيات صغيرة - فكذلك من الممكن أن يعطل النمو العقلى أو يعضد بالمؤثرات الخارجية . والمؤثرات الخارجية التى تساعد على هذا النمو هى التى تشجع وتقدم الغذاء العقلى أو التى تهيب الفرصة لتجد القوى العقلية لها مجالا . فالمؤثرات التى تعوق هذا النمو هى التى تعترضه باستعمال أى نوع من القوة سواء أكان النظام أم النفوذ أم الخوف ، أم طغيان الرأى العام ، أم ضرورة الارتباط بعمل لا يلائم المواهب الفطرية بحال من الاحوال . وأشد هذه المؤثرات خطرا هى تلك التى تشوه وتموه على دافع أساسى فى الانسان ، وذلك ما يعلن عن نفسه فى العالم الاخلاقى انه الضمير ، ومثل هذا التأثير يسبب خطرا داخليا لا يتنجو منه الانسان طوال حياته .

والذين يدركون الاضرار التى تحقيق بالآخرين من جراء استعمال العنف ويقدرتون تفاهه الاشياء التى يمكن امتلاكها بهذه الوسيلة .

هؤلاء يحترمون حريات الآخرين ولن يحاولوا قط أن يلجموها أو يعترضوا سبيلها . قد يترثون في أحكامهم ولكنهم سرعان ما يتعاطفون وسيعاملون كل مخلوق بشيء من العطف ، لأن مبدأ الفضيلة في كل انسان ثمين غض ، ولن يسيئوا الى من ليسوا على شاكلتهم . وسيعلمون أن الفردية مصدر للتنوع وأن التماثل التام يجلب الموت ، وانهم ليرغبون ان تشيع الحيوية في المخلوقات بأوفى قدر ، بقدر ما يكون خضوعهم للانتاج الآلى أقل خضوع ، وسيعنون في كل فرد بهذه الاشياء التي قد يحطمها عالم لا يرحم . وبالاختصار فان معاملتهم للآخرين ستكون ملهمة بشعور من الاحترام والتقدير .

لقد وضع الآن ما نرجوه للأفراد من الدوافع الابداعية القوية التي تطفئ وتبتلع غريزة التملك ، والتقدير للآخرين ، واحترام الدوافع الابداعية في أنفسنا . فشيء معين من الاحترام الذاتى والكبرياء الوطنى ضرورى لحياة فاضلة ، ولا ينبغي على الانسان أن يشعر بهزيمة في قلبه اذا كان عليه أن يظل كاملا ، يجب أن يشعر بالشجاعة والامل والعزم ليحيا مع أسمى ما فيه مهما اصطدم بالعقبات سواء الداخلية منها أو الخارجية . وعلى هذا فما بقيت في الانسان ارادة فان حياته ستثمر خير احتمالاتها ما دام يتمتع بهذه الاشياء الثلاثة : الدوافع الابداعية الأكثر منها تملكية ، والتقدير للآخرين ، واحترام الدافع الرئيسى في نفسه .

ان أردنا اذن الحكم على المجتمعات السياسية والاقتصادية فعلينا أن نحكم عليها بمقدار ما تسببه للأفراد من خير وشر . هل تشجع الابداع أكثر من التملك ؟ هل تجسم أو ترقع من روح الاحترام بين الانسان وأخيه ؟ هل تحافظ على احترامه لذاته ؟

بهذه الاسئلة كلها نرى ان مجتمعاتنا التي نعيش فيها بعيدة بعد السماء عن الأرض عن كل ما ينبغي أن تكون عليه .

والمجتمعات - وخاصة نظمها الاقتصادية - لها تأثير عميق في تشكيل سلوك الافراد ، فقد توحى لهم الآمال والمغامرة وقد تفرس فيهم الجبن وحب الطمأنينة ، وقد تجعل عقول الافراد تنفتح امكانيات واسعة أو لاتفتح على الاطلاق . وتشكل الدوافع الانسانية بتأثير المركز القومى من ناحية والفرص من ناحية أخرى ، وخاصة

البيئة المبكرة . أما النصائح أو المواعظ الحسنة فلا تغير كثيرا من هذه الدوافع ، وان كانت تكبح جماح تعبيرها المباشر ، وغالبا ماتكون النتيجة كبثها ، ولكنها تنبثق مرة أخرى ظاهرة في هيئة شوهاء واذا اكتشفنا ما نشتهي من الدوافع فيجب ألا نستسلم للنصح والوعظ أو محاولة تحقيقها الخارجى فحسب دون منبع من الداخل وانما علينا أن نحاول تغيير المجتمعات بالطريقة التى تكفل نفسها بنفسها لتشكيل الدوافع فى الاتجاه المطلوب .

ان مجتمعاتنا الحالية قائمة على شيئين : القوة ، والملكية ، وكل من هذين العاملين غير موزع بالعدل ، ولكل منهما فى الحياة الواقعة أكبر الأثر فى سعادة الفرد ، وهما من الخيرات التملكية ، ومع ذلك فبغيرهما تصبح الخيرات التى يجب أن يتقاسمها الجميع عسيرة المنال كما تجرى الأمور الآن . والواقع أن الانسان على ما هو عليه الآن ليس حرا ان لم يكن له ملك ، ولا يملك أمنا ولاطمأنينه للحصول على ضرورات حياة محتملة الآلام ، وليس له بغير القوة فرصة ليكون له رأيا شخصيا . واذا أردنا أن نتاح الفرصة للأفراد لكي يستغلوا مواهبهم الابداعية . . فيجب تحريرهم من الحاجة المادية ، كما يجب ان يكون لهم نصيب كاف من القوة بحيث يمكنهم أن يدلوا بدلوهم الخاص فى تيار الحياة التى يحيونها . وقليل من الرجال ذلك الذى ينجح فى تغليب فضائله الابداعية على غرائزه التملكية فى عالم مبنى على المنافسة . . عالم أغلبيته العظمى معرضة للحرمان التام لو أنها لم تنشط فى تحصيل الخيرات المادية . . عالم ينظر بعين التبعجيل والاحترام للثروة بدلا من الحكمة . . عالم فيه القانون يركز ويحدد ويقرر الظلم ويعطى حقه للذين يملكون نحو أولئك الذين لا يملكون شيئا فى مثل هذه البيئة نجد حتى أولئك الذين وهبهم الطبيعة دوافع الخلق والابداع الكريمة قد تأثروا بسم المنافسة القاتل .

ان الرجال ليعقدون الجماعات ليحصلوا على قوة أكبر حين يناضلون فى سبيل الخيرات المادية . والامانة والاخلاص للجماعة ينشران قوة طاردة مركزية مثالية مركزها دافع الطمع العنيف . فالنقابات وجماعات العمال لم تبرأ من هذه الرذيلة، بل هى كباقي الجماعات - ولو أنها تعمل ما تعمل آملة فى حياة أفضل - مقادة من أعنتها للحصول لنفسها على أكبر نصيب ممكن من الخيرات المادية . ولا يمكن أن

نؤاخذها على هذه الرغبة التي تتفق والعدل ، وانما الذي نرجوه وما نحتاج اليه شيء آخر أكثر بناء وعدلا لنتخذنه مثلا سياسيا أعلى - هذا اذا أردنا ألا يكون منتصرو الغد هم مضطهدى الامس . كما يجب أن يمتاز الالهام لظهور حركة اصلاح وبناء جديدة بحرية وروح كريمتين لا بقيود نظم بالية ، وقوانين قديمة .

والنظام الاقتصادى الحالى يتركز فى أيدي أغنياء قلائل ، اما الباقون الذين لا يملكون رءوس أموال فليس لهم الا اختيار ضئيل يمارسون فيه نشاطهم - فاذا اختاروا ذات مرة حرفة أو مهنة ما ، فليس لهم عندئذ نصيب فى القوة التي تدير الآلات ، ولكنهم جزء من الآلة نفسها التي تدور بلا وعى ، وعلى الرغم من مهور الديمقراطية السياسية فلا تزال هناك درجة من الاختلاف شاذة جسدا فى قوة التوجيه الذاتى بين رأسمالى وبين من يسكسب قوته ليقوم أوده . والمسائل الاقتصادية هى العامل الأساسى فى حياة الفرد فى أغلب الاحيان قبل أن تكون المسائل السياسية هى ذلك العامل .

ونحن نجد فى مجتمعنا الحاضر أن الرجل الذى لا يملك رأس مال غالبا ما يبيع نفسه الى هيئة كبرى - كشركة للمواصلات مثلا - دون أن يكون له صوت فى ادارتها أو حرية سياسية عدا ما تضمنه له نقابته . ولو حدثته نفسه بحرية لا تعتقد نقابته انها ضرورية فلا حول له ولا قوة ، والتسليم التسليم . . . والا كان الموت جوعا . وهذا بمعينه هو ما يحدث لرجال المهن الفنية ، فكثير من الصحفيين مثلا يكتبون فى جريدة قد لا تتفق وآرائهم السياسية ، ولا يستطيع أن يملك صحيفة من الصحف الا رجل بلغ من الثراء مبلغا كبيرا أما هؤلاء الذين لا يملكون ثروة ما ، فقلما تجد آراؤهم طريقا للتعبير عنها الا بطريق المصادفة . وأعظم عقول الامة تستخلم فى اللواطف المدنية حيث لا تسمح لهم ظروف مراكزهم الا بالصمت على الاخطاء الكثيرة التي لا تخفى عليهم ، وقد يفقد الوزير مستقبله لان آراءه لا تتفق وحزبه ، وقد يفقد حزب البرلمان كرسية لانه ليس على قدر معين من النفاق ، أو على قدر كاف من الغباء كيما يتبع الراى العام فى كل أحواله وتقلباته . ففي كل نواحي الحياة نجد أن الاحتفاظ بحرية الراى عقابه الفشل كلما نما النظام الاقتصادى واتسع وأصبح مجدبا . فهل من العجب بعد ذلك اذا وجدنا ان الرجال الذين يسكنون الى السعة ،

والذين هم على أتم استعداد للتسليم بالرأى وتقديم حريتهم قربانا، بل وتقبل الآراء التي تملي عليهم في كثرة متزايدة ؟ • وعلى هذا الاساس ليس أمام الانسانية الا الفوص في الركود البيزنطى • والحياة الابداعية لا يمكن أن تنميتها عاطفة الخوف من الحرمان • ومع ذلك فهذا هو الشعور الرئيسى الذى يدفع العمل اليومى لكل من يكتسبون أجورهم • ولذلك الأمل فى الامتلاك من القوة والثروة أكثر مما يمتلك أى انسان آخر وهذه هى العاطفة التى تجيش فى صدر الغنى - ليس أقل سوءا فى تأثيره ، فانه يدفع الرجال الى اغلاق عقولهم عن صوت العدالة ، بل ويمنعهم من التفكير بأمانه فى المشكلات الاجتماعية العامة ، فانهم يشعرون دائما فى اعماق قلوبهم ان لذاتهم ومسراتهم ليست قائمة الاعلى بؤس الآخرين ، وعلى ذلك فمظالم الثروة والحرمان يجب الا تكون لها وجود • وعندئذ ينقشع الخوف من نفوس الكثيرين ، ويتخذ الأمل شكلا أفضل فى حياة قلة من الناس •

ولكن ليس الامن والحرية الا الناحية السلبية فى تكوين مجتمع سياسى فاضل فاذا ما كسبناهما ، فانا نريد ايضا الناحية الايجابية وهى تشجيع النشاط الابداعى • فالامن وحده قد يأتى بمجتمع هادى • راكد • فهو يتطلب الخلق والانشاء اكمالا له كى تمتلئ الحياة بروح المغامرة والاهتمام والنضال وحتى يتحرك المجتمع ويتقدم متوثبا الى الامام نحو كل ما هو خير وأفضل فليس للمجتمعات الانسانية هدف نهائى • وخير المجتمعات هى الدافعة للمرء على التفكير فى مجتمعات أفضل وأفضل ، كما ان الحياة الانسانية لا يمكن أن تسمى حياة طيبة بغير المجهود والتجديد ، فهى ليست «أتوبيا» تلك التى نبغى ، بل عالما فيه الخيال والآمال حية متدفقة باستمرار • ولقد كان من نتائج التعب والضيق للذين يتحملهما البشر فى حياة النضال الدائم أنهم أصبحوا يتخيلون نعيمهم على أنه المكان الذى لا يحدث فيه شئ • والتعب يخلق الوهم الذى يصور الراحة على أنها كل ما يطلب للسعادة • ولكن حين يستريح الناس زمنا ما يدفعهم الملل والسأم الى النشاط من جديد ، ولهذا فان الحياة السعيدة هى الحياة النشيطة واذا اردناها أن تكون حياة ذات فائدة كذلك فيجب أن يكون نشاطنا نشاطا مبدعا على قدر الامكان ، لا وحشيا ولا دفاعيا • ولكن النشاط الانشائى يتطلب الخيال والجدة ، وهما اللذان يغيران

الاضاع القائمة ويثوران عليها . غير اننا نجد في الوقت الحاضر أن الرجال الذين يملكون زمام القوة في أيديهم يخافون تغيير هذه الاوضاع القائمة لئلا يحرموا مزاياهم الفاشمة وامتيازاتهم المحيطة . ولذلك فهم يقيمون نظاما معيناً يقتل روح الفردية والخيال من اللحظات الاولى منذ دخول الطفل المدرسة حتى موته ودفنه . فالروح الصام الذي يرمى اليه التعليم يجب أن يتغير حتى يمكن أن نشجع الاطفال كي يفكروا ويشعروا بأنفسهم ، لا أن يكون مجرد معرفة بآراء مختلفة واتصال سلبي بمشاعر الآخرين . وليست الجوائز التي تمنح على الاجتهاد هي التي تخلق الشخصية . وانما هي جو فكري معين ذلك الذي يخلقها . هذا الجو الذي ساد مثله في الماضي أيام الاغريق العظيمة وفي انجلترا في عهد الملكة اليزابيث مثلا . ولكن في أيامنا هذه ، كان طغيان النظام الآلي ، الذي يرأسه ويديره رجال لا يعنون بحياة الذين يسيطرون عليهم ، قاتلا للفردية وحرية الفكر ، ودافعا للرجال أكثر فأكثر ليصبوا في قالب واحد وعلى نمط لا يتغير . والمجتمعات الكبيرة من ضروريات الحياة الحديثة ومن جوهرها ومن العيب أن نرمى الى تحطيمها كما أراد بعض المصلحين من أمثال وليم موريس . ومن الحق أنها تجعل الاحتفاظ بالشخصية عسيرا . فكل ما تحتاج اليه هي طريقة لاقامتها وتكوينها بقدر الامكان على أن تكون بها أوسع الاتفاق للتجديد الشخصي .

والشكل الديمقراطي للحكومة خطوة هامة في سبيل تحقيق هذه الغاية لكل مجتمع ، ولكن الذي نلاحظه الآن ان هيئاتنا التشريعية اما أنها أكثر أو أقل ديموقراطية اذا استثنينا هذه الحقيقة الهامة وهي دخول النساء فيها . فاما نظام الادارة فما زال « بيروقراطيا » ونظام الاقتصاد اما « موناركيا » أو « أوليجاركيا » فكل شركة مثلا يديرها وينظمها أشخاص عيّنوا أنفسهم ، ولن نرى ديموقراطية أو حرية بالمعنى الصحيح حتى يكون لكل الذين يعملون في هذه الشركة يد في ادارتها وتنظيمها .

والحكم الذاتي للمقاطعات أو المديريات اقتصادية كانت أو جغرافية أو قائمة على غرض ديني واحد مشترك ، من العوامل التي تزيد من الحرية الشخصية وشعور المرء بها . فالامة الحديثة وأسعة شاسعة ، وآلياتها لا تفهم الا قليلا حتى ان الرجل الذي له صوت في الانتخابات لا يشعر أنه محضو له أثر في القوة التي تدير سياسته .

ولكنه في الوقت الذي يجد نفسه فيه متصلا بجماعة قوية ، فانه يشعر حينئذ أن له تأثيرا هاما ، وأن الحكومة مسألة شخصية بالنسبة لظروفه ، ويجب أن تحتل ببساطة كما تحتل حالة الجو فبالاشتراك في ادارة الهيئات البسيطة يكتسب الشخص بعض هذا الشعور بالمسئولية الملقة على عاتق المواطن كما كان الحال في اليونان القديمة او في روما في العصور الوسطى .

يجب علينا أن نكفل الحرية لكل هيئة من الرجال جمع بينهم شعور من الاتصال قوى ، وروابط من الاتحاد المتين ، كما يحدث ذلك في أمة في تجارة أو هيئة دينية كى تقرر مصيرها في الأمور التى لها صلة بالعالم الخارجى . وهذا هو الأساس فى تقرير المصير القومى . ولكن ليست الأمم وحدها هي الجماعات التى يحق لها الحكم الذاتى بالنظر الى مسائلها الداخلية ، وإنما هي كبقية الهيئات لها أن تفعل بحرية مطلقة كل ما تراه في مسألة تهم غيرها كما تهمها تماما . الحرية تتطلب الحكم الذاتى لا التدخل فى حرية الآخرين ، والحرية فى أسمى معانيها لا تؤمن مع الفوضى ، والعلاقة بين الحكومة وبين الحرية من أعقد المشكلات بيد أنها مما يجب أن تواجه النظريات السياسية . جوهر الحكومة هو استعمال القوة فى حدود القانون لحماية غايات معينة يراها من ييدهم القوة مستهاة ، وارغام فرد أو جماعة بالقوة ليس فى ذاته ضارا - سواء كان ذلك الضرر قليلا أو كثيرا - فانه لو لم تكن الحكومة ، فلن تكون النتيجة غياب القوة (القوة المنظمة) فى علاقات الافراد بعضهم مع بعض وإنما سيستعمل القوة كل من لهم غرائز وحشية مع من هم أقل منهم قوة ويخيلونهم عبيدا لهم وهذه هي الحالة القائمة فى العلاقات الدولية نتيجة لتلك الحقيقة وهو أنه ليس ثمة حكومة عالمية فى سلطتها . وهذه الفوضى بين الدول تكفى لاقناعنا بأن الفوضى ليست حلا صالحا يقدم للشعور الموجودة فى هذا العالم .

وفى الواقع ، ليس للحكومة غير غرض واحد فحسب عندما يكون استعمالها للقوة مقيدا - الا هو تقليل كمية القوة المستعملة فى العالم . فمن الواضح مثلا أن حكم الاعدام جزاء القتل يقلل من استعمال العنف فى العالم ، وكذلك لن يسمح أحد بالحرية المطلقة للآباء فى تعذيب أبنائهم . وما دام هناك رجال يريدون استعمال العنف مع الآخرين فلن تكون ثمة حرية كاملة . فاما أن نقيده هذه

الرغبة في العنف أو ندع هذه الضحايا تتعذب ، ولهذا السبب -
 ومع أن للأفراد والمجتمعات الحرية المطلقة ليفعلوا في أمورهم التي
 لا تتعداهم ما يشاؤون - فليس لهم هذه الحرية المطلقة في علاقات
 بعضهم مع البعض الآخر . . وأن اعطاء الحرية للقوى كيما يفعل
 بالضعيف ما يشاء ليس بالطريقة التي تضمن أكبر قدر من الحرية
 في العالم . وهذا هو أساس الثورة الاجتماعية ضد الحرية التي
 نادى بها بعض جماعة الاقتصاديين من القائلين بمبدأ «دعه يفعل» .
 والديموقراطية مذهب من أفضل المذاهب التي اخترعت
 لتقليل تدخل الحكومات في الحرية ، فلو أن أمة انقسمت قسمين
 فإن أحدهما لا يستطيع أن يعض في طريقه قدما ، فالديموقراطية
 - نظريا - تضمن للأغلبية سبيلها ، ولكنها ليست بالخطوة
 الكافية التي ينضجها حظ كبير من المراجعة ، فإن حب الهيبة أو
 الفضول أو الكراهية للاذواق المختلفة والامزجة المتباينة قد يقود
 الأغلبية للسيطرة على الأقلية في مسائل كثيرة قد لا تهم الأغلبية
 لذاتها ، فلن يرغب أحد متأبدا أن يحل المشكلات الداخلية
 لبريطانيا العظمى برلمان مكون من العالم أجمع - لو وجد مثل هذا
 البرلمان - ولو أنه قد ينظم كثيرا من المشكلات تنظيميا أفضل من
 أية أداة حكومية موجودة .

وعلى ذلك فإن نظريه شرعية القوة في يد الحكومة للتدخل في
 علاقات الأفراد تبدو واضحة كل الوضوح . فالقوة يجب أن تتدخل
 ضد أولئك الذين يحاولون استعمال القوة لاضعاع الآخرين ، أو
 ضد أولئك الذين لا يحترمون القانون في الحالات التي يكون من
 الضروري اتخاذ قراراتهم ، أو حينما تعترض الأقلية سبيل الأغلبية .
 وهذه هي الحالات المشروعة لاستخدام القوة . وكان يجب أن تكون
 هي الحالات المشروعة في العلاقات الدولية لو وجبت حكومة عالمية ،
 ومع أنه يجب أن تكون للحكومة السلطة في استعمال القوة شرعا ،
 فإنا نجد أن كثيرا من المصلحين يرغبون في إيجاد مجتمعات تخفف
 من الاستعمال الفعلي لهذه القوة . إن أكثرنا يمتنع عن السرقة
 مثلا ، لا خوفا من القانون ، ولكن لأننا لا نشعر بأية رغبة في
 السرقة . وكلما تعود الناس أن يعيشوا حياة ابداعية أكثر منها
 تملكية ، وجدناهم أقل ميلا للتدخل العنيف في خريات الآخرين .
 فإن الاصدامات والمشارك التي تنشب بين الأفراد ليس لها في

الواقع الا اسبابا وهمية صرفة . ويمكننا أن نراها كذلك لو ابتضى الناس الخيرات التي يتسنى للجميع اقتسامها ، ولم يهدفوا الى الممتلكات الشخصية التي تسبب النزاع وتزرع الاحقاد . وكلما حيى الناس هذه الحياة الابداعية ابتعدوا عن مصالح الآخرين ولم يستعملوا معهم أية قوة . وكثير من المسائل الحالية لا تتطلب التدخل العام ، بل يجب أن تترك للاختيار الشخصى . وقد كان من السائد قديما ، «سيادة الضرورة المطلقة» ، أن يكون سكان الدولة الواحدة على دين واحد ، ولكننا نعلم الآن أن ليس لهذه الضرورة وجود . وعلى مثل هذه الحالة عندما تنهذب غرائز الناس ستكون بعض الآثار المفروضة عليهم لا فائدة منها ولاقيمة لها بل قد تكون ضارة . ان الهيئات السياسية الحسنه يجب أن تضعف فى المرء الدافع الى القوة والسيطرة بطريقتين :

اولا : بزيادة الفرص للدوافع الابداعية وتشكيل التسليم بحيث يقوى هذه الدوافع .

ثانيا : تقليل الفرص للتعبير عن الغرائز التملكيه ، وتوزيع القوة فى المجال السياسى والاقتصادى ، بحد تركيزها فى أيدي كبار الموظفين ورجال الاقتصاد . وذلك سينقل من عادة الامر والنزعة الديكتاتورية وسيكون الحكم الذاتى للمقاطعات والهيئات عاملا هاما للتقليل من تدخل الحكومة . وعند تحطيم الرأسمالية ونظام الاجور سيتحطم تبعاً له الباعث الرئيسى على الخوف والطمع . هذه العواطف البغيضة التي تدنس كل حياة حرة وتفسدها .

ان الرجال الذين يعتقدون أن الشرور التي نعانى منها الآن ليست ضرورية - قليلون ، وفى امكاننا التغلب عليها بمجهود متحد فى سنين قليلة ، ولو وجدت فى كل دولة أغلبية ترجو ما نرجوه ، فسيمكننا خلال عشرين عاما أن نزيل كل أسباب الفقر والمرض والعبودية الاقتصادية التي يرسف تسعة أعشار العالم فى اغلالها . وأن نملا العالم سعادة وجمالا وأن نضمن مملكة السلام العالمى - ولا ترجع الصعوبة التي تواجهنا الى أن الناس قد فقدوا عواطفهم ، بل لأن خيالهم قد تلوث ، وأن تعودهم رؤية الظلم القائم جعلهم يعتقدون أن هذا الظلم هو ما يجب أن يظل دائما . ولكن بوجود النية الحسنة والكرم والذكاء يمكننا أن نخرج هذا كله الى حيز التنفيذ .

الفصل الثاني

الراسمالية ونظام الأجور

ان العالم الذى نعيش فيه قد امتلأ شرا حتى فاض عبابه وليس لنا سوى أن نرجو انجلاء هذه الشرور كما تنجلي ظلمات الليل الكثيفة ، ومع هذه الرغبة القوية فى محو هذه الشرور فما زالت على حالها من القوة والتمكن ، ولم نعمل الى الآن عملا جديا لتنفيذ هذه الرغبة المجمع عليها . وكثيرا ما يعجب المصلحون من هذه الحقيقة وذلك لانهم لم يختبروا الحياة الانسانية حق الاختبار ، أما هؤلاء الذين خبروها ونفذوا الى أعماقها ، فان هذه الحقيقة عينها تفتح عيونهم ، فيرون أن تغيير المجتمعات الانسانية شاق عسير . فالحرب تعد شرا فى رأى الكثرة فى كل أمه متحضرة ، ولكن هذه المعرفة لم تحل دون الحروب .

والجور فى توزيع الثروة من الشرور الواضحة التى يعانىها اولئك الذين لا يملكون شروى نقيير - وهم تسعة أعشار العالم - ومع ذلك فما زالت الكثرة باقية على حالها من الغبن الصارخ .

وطغيان اولئك الذين يملكون زمام القوة فى أيديهم المتجبرة منبع للتذمر وسوء العذاب لجزء كبير من البشر ، ولكن لاتزال القوة فى أيدي القليلين ، ولا تزال آخذة فى التركيز العنيف .

وانى لارغب أولا فى دراسة الآلام التى يشكوها مجتمعنا الحاضر وعللها وأسباب النجاح المحدودة التى احرزها مصلحونا القدماء ، ثم اقترح ما اراه من الاصلاحات راجيا أن تدوم وتنجح فى المستقبل القريب .

لقد استعز اوار الحرب متحديا اولئك الذين ينشدون علما افضل . والنظام الذى لا يستطيع انقاذ الحضارة من هذه النكبة

المهلكة نظام خاطيء من بعض الوجوه ، ولا نستطيع أن نرجو له صلاحا ما لم يثبت لنا قدرته على درء خطر الحروب أو تخفيف مصائبها في المستقبل على الأقل . على أن الحرب ليست سوى الثمرة الناضجة الاخيرة في شجرة الشرور العالمية . فتحتي في أوقات السلام يعيش أغلب الرجال حياة من العمل مملة ثقيلة فالنساء تدفعن دفعا الى أعمال شاقه تقتل الأمل في حياة سعيدة قبل انقضاء الشباب ، - والأطفال يتركون لينشئوا في جو من الجهل لا تذكروا فيه عقولهم ولا تنشط فيه أخيلتهم بل والقلائل الذين يستمتعون بالثروة في ظل الحمول والكسل في خوف دائم من تنبه الناس وانتقاضهم عليهم . كذلك نجد أن النضال الاقتصادي قد أعمى الجميع حتى أنهم ليناضلون في سبيل الاستحواذ على ما يحق لهم وما لا يحق . والواقع أن الحريات المادية هي التي تسيطر على نظرتنا الخارجية معطلين بذلك دوافع الانشياء الكريمة .

ان التملك - أعني الشعور الذي يدفع الى الاستحواذ والاحتفاظ - هو السبب المباشر للحرب ، والأصل الذي ينشأ عنه ما يعانیه العالم السياسي من آفاق . فاذا أضفنا من قوة هذه الشعور وسيطرته على حياتنا اليومية ، أمكن وجود الهيئات التي تستطيع أن تنفع الجنس البشرى نفعا دائما محققا .

ومن المستطاع وجود مثل هذه الهيئات التي تلتطف من حدة الطمع اذ أعدنا بناء النظام الاقتصادي من جديد . فالرأسمالية ونظام الاجور يجب اختفاؤهما من الوجود ، فهما الوحشان التويمان اللذان ينهشان جسد العالم العليل ، ونحتاج مكانهما الى نظام آخر يلجم الفرائز الوحشية في الحياة الانسانية ، فتقل بذلك المظالم الاقتصادية التي تمكن الكثير من الفنى والثراء دون أن يعملوا شيئا ، وتسبب الفقر والالم لمن يقومون باشق الاعمال ويكدحون طوال أيامهم ولياليهم . وعلى ذلك فنحن نحتاج قبل كل شيء الى نظام يحطم طغيان صاحب العمل ويجعل العمال آمنين من الحرمان - قادرين في الوقت نفسه على إيجاد منفذ للرأى الشخصى في ادارة الصناعة التي يعيشون منها ... يستطيع نظام افضل أن يكفل هذه المزايا جميعا . ومن المستطاع تحقيقه عن طريق الديمقراطية كلما أثقلت كاهل الانسانية متاعب وآلام لا مساع لها .

وفى امكاننا أن نميز بين أغراض أربعة يرمى اليها النظام
الاقتصادى :

أولا : أن يرمى الى أكبر انتاج ممكن من المصنوعات والى تسهيل
التقدم الفنى فى هذا الانتاج .

ثانيا : أن يرمى الى ضمان العدل الموزع .

ثالثا : أن يرمى الى التأمين ضد الحرمان .

رابعا : أن يرمى الى تحرير الدوافع الإبداعية وتقليل الدوافع
التملكية . والغرض الأخير من بين هذه الأغراض الأربعة أهمها
اطلاقا ، والتأمين من الأسباب الرئيسة الداعية اليه . والدولة
الاشتراكية مع تكفلها بهذا التأمين المادى وبالعدل الاقتصادى على
وجه أكمل مما نراه الآن - الا انها لن تحرر الدوافع الإبداعية
من قيودها ولن تنتج مجتمعا يتقدم تقدما مستمرا .

ونظامنا الحالى قد اخفق فى هذه الاهداف الأربعة وان استطعنا
أن نقول فى معرض الدفاع عنه أنه يحقق الغرض الأول وهو انتاج
أكبر كمية من الخيرات المادية ولكنه يحقق ذلك على أساس من النظر
القصير بطرق مسرفة فى الجهود البشرية وفى المنابع الطبيعية .
ومما يدور فى فكر الرأسمالية اعتقاد لا يتزعزع بأهمية الزيادة
فى الانتاج المادى الى حده الأقصى فى يومنا هذا أو فى المستقبل
القريب ، وانقيادا لهذا الاعتقاد ، ضمت مساحات جديدة من سطح
الأرض تحت جناح الصناعة وأصبحت مناطق واسعة فى أفريقيا
مراكز للترحيل للقيام بالعمل فى مناجم الذهب والماس فى راندا
وروديسيا وكمبرلى ، وفى سبيل هذا الغرض فسدت اخلاق السكان ،
وأصبحوا عرضة للتلوث بالردائل والأمراض الأوروبية ، واغروا
الاجناس القوية الصحيحة من جنوب أوروبا بالهجرة الى أمريكا
الجنوبية حيث الحياة المجهدة القلدة قد أفقدتهم حيويتهم ان لم تسبب
هلاكهم بالفعل . وكلنا يعلم الاضرار التى تحيق بسكان المدن وهم
يعيشون فى الحالة التى تحيط بهم . وما هو حق بالنسبة للقوى
الانسانية فليس بأقل حقا بالنسبة للموارد الطبيعية . فقد استغلت
المناجم والغابات وحقوق القمح فى العالم بدرجة لا بد أن تهلكها

عمليا في وقت ليس ببعيد . في هذا الجانب من الانتاج المادى يعيش العالم في سرعة تشبه الجبل واندفع كل نشاط العالم تقريبا الى انتاج أى شىء لا يعنيه ما يكون هذا الشىء ولا باى ثمن . ومع كل هذا فنظامنا الحالى يدافع عن نفسه بأنه يحفظ التقدم سالما !!

وليس لنا أن نقول ان نظامنا الاقتصادى أكثر نجاحا في تحقيق الاغراض الثلاثة التى يجب أن يهدف اليها . فليس هناك نظام سافر صريح يشجع الفرائز الوحشية كهذا النظام ، ويسمح بالظلم الاقتصادى وافساح مجال عظيم لطفيان صاحب العمل . وبصدد الفرائز الوحشية نقول في صراحة : أنه ليس هناك في الحالة الطبيعية الا طريقتان لجمع الثروة الاولى : بالانتاج ، والثانية بالسرقه . وفي ظل نظامنا الحالى ، ومع العلم بأن السرقه ممنوعة بحكم القانون ، فانه لا تزال توجد طرق كثيرة لاثراء المرء دون أن يضيف درهما واحدا الى ثروة المجتمع . فالملكيات ورعوس الاموال سواء اجاءت عن طريق الوراثة أم عن طريق التحصيل تعطى دخلا قانونيا مستديما ، ومع أنه من البدائة الاولى أنه يجب على الانسان أن ينتج ليعيش ، فكم رأينا اقلية ممتازة قادرة على العيش بكمالياته وبحبوخته دون أن تنتج شيئا على الاطلاق ولما كانت هذه الاقلية ليست محظوظة فحسب بل هي كذلك محترمة ، فقد عمت رغبة الراغبين في الدخول في زمرتها ، والتمتع بمثل ما تتمتع به من علو المكانة واللقاب الشرف . ولا يوجد من يستطيع أن يطلع هذه الفئة على أن الاموال التى تجمعت لديهم وتكدست في خزائنها ليست حقا وعدلا ما دام كل الناس يرغبون ويرحبون بأن يرقوا الى هذه الطائفة يوما ما . واذا غضضنا الطرف عن اللذة السلبية التى يجدها الملاك من التاجير والفوائد فان وسائل تحصيل الثروة وحشية الى الغاية القصوى . وليس من القواعد الثابتة أن يحى تحصيل الثروة الفردية عن طريق المخترعات النافعة أو أى عمل آخر يزيد في ثروة المجتمع بل تجى أغلب الاحيان عن طريق المهارة في الاحتيال وخديعة الآخرين . وليست هذه السبب موقوفة على الاغنياء وحدهم بل إن أفراد كثيرين يدفعهم الخوف من الحرمان الى أن يشغلوا جزءا كبيرا من وقتهم في هذا النضال الاقتصادى . وتزعم بعض النظريات أن مثل هذا النضال يزيد مجموع الثروة العامة .

ولكن لاسباب سأذكرها بعد قليل - اعتقد أن هذه النظرية خاطئة كل الخطأ .

ربما كان الظلم الاقتصادي أكثر الضرور وضوحا في نظامنا الحالي ، ومن الوهم المطلق الاعتقاد أن من ورث ثروته يستحق من المجتمع أكثر ممن يكسب عيشه بيديه . ولست أعني بذلك أن العدل الاقتصادي يقتضي أن يكون لكل شخص دخل متساو فان بعض الاعمال يقتضي ادائه دخلا أكبر مما يقتضيه عمل آخر وانما يستقر الظلم حين يزيد دخل الفرد عن حصته ، ذلك اذا لم تكن زيادة دخله نتيجة حاجة بقتضيها عمله ، أو جزاء خدمه معينه . وهذا أمر واضح لا يحتاج الى شرح . وقد ازداد الميل حديثا الى الاحتكار على هيئة ضمانات ، أو اتحادات أصحاب الاعمال ، مما ضاعف من قوة النظام الرأسمالي التي يهدد بها المجتمع . وهذا الميل لا يمكن أن يمتنع من نفسه وانما بالعمل السديد على يد من لا يفيدون شيئا من النظام الرأسمالي . . . ولسوء الحظ ليس الفرق واسعا ، والهوة عميقة ، كما تصور ذلك نظريات الاشتراكيين المتطرفة ، فالنقابات لها أساسات في تأمينات كثيرة . والهيئات الاجتماعية المتعددة ليست في الواقع - الا « رأسماليين كبار » وباحتفاظ الافراد بأجورهم يتراكم التوفير . . كل هذا يزيد من صعوبة تغيير النظام الاقتصادي ، وان كان لا يضعف الرغبة في مثل هذا التغيير .

ومثل هذا النظام الذى اقترحته نظريات النقابات الفرنسية ، الذى يقول بوجود الحكم الذاتى والادارة الذاتية لكل مهنة دون تدخل أى نفوذ مركزى ، مثل هذا النظام لن يفيد شيئا فى إقامة العدل الاقتصادى . فبعض الحرف لها مقام أعظم أو ضرورة ألزم من الحرف الأخرى . فعمال الفحم والمواصلات مثلا يمكنهم أن يعادلوا الحياة القومية بأكملها ، ومن ثم يمكنهم تهديد المصالح الأخرى . ومن جانب آخر لا يستطيع المدرسون مثلا ادخال الرعب والفزع فى النفوس اذا هددوا بالاضراب عن التعليم لان مركزهم من المساومة ضعيف . فالعدالة لا يمكن أن تروج لها إلا بالهدوء والاستقرار بنظام يعتمد على قوة غير مقيّدة تستغل وفق أهواء بعض الجماعات ومصالحها . وعلى ذلك فإن اختفاء الدولة وفناءها الذى يسعى إليه

أصحاب النقابات ليس حلا يتناسب مع ما نبتغيه من العدالة الاقتصادية .

وسيفضل طفيان صاحب العمل قائما على سلب الرجال حرياتهم وفقدهم شخصياتهم ما دام له الحق في الفصل وتخفيض الاجر . ويخيل الى بعض الناس أن هذا الحق ضروري حتى يسر العمل بهمة ونشاط . ولكن كلما تزود الانسان من الحضارة ، وكلما توافر له نصيب من المدنية كبير ، أصبح التشجيع الذي يلهمه الرجاء أفضل من ذلك التشجيع الذي يلهمه الخاف . والتشجيع على العمل الجيد أفضل بكثير من التهديد بالعقاب على العمل الرديء . ومن الواجب الاحتفاظ لكل من يستطيع العمل بالمركز الاجتماعي سواء كان ذلك العمل الذي تخصص فيه مطلوبا في هذه اللحظة أم غير مطلوب .

فاذا لم يكن عمله مطلوبا فيجب تلقينه حرفة أخرى على حساب الميزانية العامة . فمثلا لماذا نترك سائق عربات الحبل يتضورجوعا لان سيارات الاجرة قد طغى انتاجها وانتشارها ؟ أنه لم يقترب في ذلك اثما . والحقيقة التي جعلت عمله غير مرموق لا تعود اليه مطلقا ، وانما سببتها مسببات خارجية عن ارادته وادراكه . فبدلا من تركه يتضورجوعا يجب علينا تلقينه قيادة السيارات أو أية حرفة أخرى أكثر ملاءمة . ونظرا لهذه الحقائق المقررة التي تعلن أن كل تجديد صناعي يصبح سببا في ضيق يحل بنوع آخر من الصناعات لارباب الاجور يوجد ميل شديد الى الرجعية الفنية في رأى هذه الفئة من العمال ، ومقت شديد للتجديد وللوسائل الحديثة والتقدم الحضارى ، ولكن اذا كانت هذه التجديدات والابتكارات ذات غناء للمجتمع فيجب ألا تكون علة في شقاء العمال القدماء ، وهم جزء كبير في هذا المجتمع الذي نعيش فيه . وهذه الغريزة - غريزة المحافظة على القديم - تجعل كل تقدم في الانتاج من أشق وأبطا الامور . ومن المؤلم جدا أن نضيف الى هذه الغريزة الماراة والحقد المسبيين عن الإساءة الى فئة من الفئات على أثر تجديد طالم .

يقول أصحاب الأعمال : ان العمال لا يمكن أن ينتجوا شيئا ما لم يرهبوا شبح الفصل . وأنا اعتقد أن هذا ليس صحيحا الا بنسبة ضئيلة جدا في الوقت الحاضر . من الممكن أن نجعل هذا النوع أكثر انتاجا بعد تدريب جيد ، أو بأن تعهد اليهم أعمال أكثر

ملازمة لفطرتهم • والشخص الذي لا نرجو منه نفعاً بعد تجربة كل العوامل المشجعة ، يمكننا أن ننظر إليه نظرة طبية ، فهو جدير بالعلاج الطبى أكثر من استحقاقه للعقاب • • ويجب أن نضيف الى قائمه هذا الشخص اولئك الذين تحطمت صحتهم جثمانياً أو عقلياً أو أخلاقياً تحت تأثير عدم الاستقرار والقلق في معاشهم والاضطراب في عملهم • ولعل التأمين المادى يجلب الى الكثيرين احتمال البرء الجثمانى والمعنوى •

ولعل أشد الاخطار التى تنشأ عن طغيان صاحب العمل هي قدرته على التدخل فى حياة الاشخاص خارج ساعات عملهم • فقد يفصل موظف أو عامل لأن صاحب العمل ليس من دينه ولا من حزبه ، أو لانه يمتقد أن حياته الشخصية ليست حياة اخلاقية قويمه • وقد يفصل لانه يحاول إثارة الشعور بالاستقلال فى تلوس زملائه • وقد يخفق مثل هذا الشخص مراراً فى البحث عن عمل ، ولا ذنب له الا أنه أكثر ثقافة من الباقين ، ومن ثم أشد خطراً • • وهكذا • مثل هذه الحالات تحدث الآن وفى كل يوم • ولا أرجو البرء من هذه الآفة على الايدى الاشتراكية ، بل أخشى ازديادها اذ تكون الدولة هي صاحبة العمل الوحيد ، فلا يبقى ثمه ملجأ أو حمى من طغيانها كما يحدث الآن فى الخلافات التى تنشأ من جراء اختلاف الآراء بين الرجال المتعارضين - فى هذه الحالة تستطيع الدولة أن تفرض أى نظام تريده على جميع الافراد بلا استثناء • ومن المؤكد أنها ستفعل ذلك • وكل استقلال روحى سيفنى ويموت ، وكل نظام اجتماعى جاف سيخلق مثل هذا الشر المستفحل •

فمن الضروري اذن ايجاد التغيير والتبديل والتنوع - وعدم وجود الشكل الواحد أو النظام الآلى ، كما يجب أن تستطيع الاقلية الحياة ، وأن يكون لها الحق فى ابداء آرائها بكل حرية • فاذا لم تضمن ذلك فإن غريزة الامن والدعة وحب البقاء ستتغلب جميعاً على الافراد وتحيلهم الى آلات صماء لا يرجى منها أى تقدم أو تطور حيوى •

ولهذه الاسباب مجتمعة يجب ألا يكون هناك رجل أو امرأة عرضة للحرمان ما دامت هناك قدرة على العمل ، كما يجب ألا يكون

ثمة تساؤل أو تدخل في الحياة الشخصية - وعلى هذه الاسس فقط يمكن بناء نظام اقتصادى على غير أساس من الطغيان والرعب .

- ٢ -

ان قدرة المصلح الاقتصادى محدودة بمقدار الانتاج الفنى للعمل ، وعندما كان ضروريا للجنس البشرى أن يعمل أكثر الرجال ساعات طويلة بأجر يمسك الرمح ، لم يكن من المحتمل وجود الحضارة الارستقراطية ، فكان يضحى بالكثيرين لايجاد الفراغ الكافى للحياة العقلية فى سبيل مصلحة الاقلية . ولكن هذا العصر قد ولى مع تقدم الآلات ، ومن الممكن الآن - لو ان لنا نظاما اقتصاديا حكيما - أن يجد كل من يشتهى اشباع رغباته الفكرية وتغذية عقله ومداركه بالمعرفة وقتا كافيا لذلك ، فيستطيع العامل بساعات قليلة من النهار أن ينتج كل ما يحتاج اليه فى معاشه ، وذلك بالمجهود الجثمانى الآلى . واذا أراد البحث عن الكماليات ، فهذا ما يبتغيه المجتمع منه . ويجب السماح لكل من يريدون ذلك أن يعملوا فراغهم لاي اتجاه آخر يجتذب اهتمامهم . ولا شك أن الاكثرية التى تختار هذا الطريق ستقضى أوقاتها فى المتعة المطلقة كما يفعل معظم اغنيائنا فى الوقت الحاضر . ونستطيع القول - فى مثل هذا المجتمع - انهم عالة على حساب الآخرين . وستوجد حتما اقلية تكرر ساعات كسلها لفن أو علم أو لان اتجاه آخر قد ينتج عنه التقدم البشرى والشئ الوحيد الذى يمكن عمله هو تقديم الفرصة دون أى ندم للتبديد الناتج عن هؤلاء الذين لا يحسنون انتهاز الفرص .

وباستثناء حالات الكسل غير العادية والطمع الطائش ، فان معظم الناس - سيختارون العمل يوما كاملا ، فلهؤلاء الذين سيكونون الاغلبية - العظمى يبقى العمل العادى أهم شئ فى حياتهم . ولذلك يجب أن تهيا الفرصة لظهور الشخصية والاعتماد على النفس فى مجال العمل اليومى . وهذه الاشياء أهم بكثير من الدخول عندما تصل الى نهايات صغرى معينة تحت ادارة الحكومة فى حالة العلاقة بين الحرفة وبقية المجتمع . ولا أعرف طريقة أخرى لتأمينهم غير هذه ، ومن الممكن ضمانهم باشتراكية المؤسسات او بالحكم الذاتى للصناعة .

واشتراكية المؤسسات ، كما صرح المستر أورانج
والعهد الجديد قد هيا معارضة ضد الحركة السياسية ولمصلحة
الحركة الاقتصادية المباشرة لنقابات العمال ، وهم يتفقون في هذا
الرأى مع القائلين بالنقابات - ومنها أخذوا ما هو جديد في رأيهم
ولكننى لأرى مسوغا لهذا الموقف فانه يخل الى أن الحركة السياسية
والحركة الاقتصادية كلتاهما على جانب من الاهمية ، كل فى مكانها
ووقتها المعلومين . وانى اعتقد انه لا يصلح أن نستغل الآلية التى
يفرضها النظام الرأسمالى لأغراض اشتراكية . ولكننا نحتاج الى
حركة سياسية تحول آليه الدولة وفقا للتحول الذى نأمل أن نراه فى
المجتمعات الاقتصادية وفى هذا البلد (١) يجب ألا يقوم أحد
هذين التجديدين بثورة مفاجئة بل يجب أن نتوقع حدوثها خطوة
فخطوة اذا كان ذلك ممكنا ، ولكننى أشك فى امكان تقدم أحدهما
بغير الآخر .

والنظام الاقتصادى الذى نرجو أن نراه فى أقرب وقت هو
ذلك الذى تكون فيه الدولة المتسلم الوحيد للاجر الاقتصادى على حين
يجل محل الرأسمالية الخاصة أو الفردية الحكم الذاتى للهيئات
التي تتكون من الذين يقومون بالعمل نفسه حقيقة ، ويجب أن نكل
اختيار عدد ساعات العمل الى القائم بهذا العمل سواء أكان يعمل يوما
كاملا بأجر كامل أو نصف يوم بنصف أجر باستثناء الحالات التي
يكون فيها هذا الاختيار ضارا بمصلحة العمل ذاته ، وأجر العامل
يجب ألا ينقطع اذا لم يعد عمله مطلوبا بل يجب أن يستمر
ما دامت لديه القدرة على العمل والاستعداد له ، وما دام لم يقترف
ذنبا يحرمه منه ، وان يتعلم مهنة أخرى جديدة على حساب الدولة
العام اذا كان ذلك ضروريا ، وفى حالة العجز عن العمل ينظر اليه
طبيا أو تعليميا ، وان لم يكن فى استطاعتنا التغلب على هذه الحالة
بتغيير نوع العمل وجعله أكثر ملائمة لميول العامل الفطرية . ويجب
أن يتحد القائمون بأية صناعة لتكوين وحدة ذاتية بحيث لا تكون
عرضة لاي تدخل خارجى ، وعلى الدولة أن تحدد أسعار ما ينتجونه
من سلع مع تركهم أحرارا فيما عدا ذلك . ويجب على الدولة عند

(١) يقصد إنجلترا .

تحديد لها للأسعار أن تراعى ، بقدر الامكان ، الفائدة التي تعود على
آلة صناعة على أثر التقدم أو التحسن الفنى فى الانتاج ، كما يجب
أن تمنع الخسارة غير المستحقة والربح غير المستحق فى حالة التغيير
الاقتصادى الخارجى الذى ليس لهذه المهن شأن فيه . وبهذه
الطريقة نشجع التقدم مع الحيطة من الحرمان الناشئ .

وعلى الرغم من أن المنشآت الاقتصادية ستظل كما هي -
مضطرة الى ذلك - فسيكون هناك توزيع للقوة بحيث ننتزع كل
شعور بالاضطهاد الفردى الذى يعانى به أكثر العالم فى الوقت الحاضر .

- ٣ -

سيعترف بعض الناس أن هذا النظام وذلك الكلام كله مرغوب
فيه ، ولكنهم سيقولون أنه عسير التحقيق ، وأنه من ثم يجب أن
نركز اهتمامنا فى المسائل الموجودة أمامنا الآن . وأننى أعتقد أنه
يجب التسليم لكل هيئة سياسية بأغراض قريبة وأهداف واصلاحات
نرجو تحقيقها فى الموسم القادم أو الدورة القادمة مثلا ، كما لها أن
تشدد هدفا آخر بعيدا ، وقد عانت الاشتراكية الماركسية - كما حدث
فى ألمانيا - من هذه المسألة ما عانت : فعلى الرغم من قوة الدولة عددا
وعدة ، فقد كانت ضعيفة سياسيا ، لأنها لم تكن لها أغراض قريبة
فى حين كانت تترقب الثورة . وأخيرا عندما ملك زمام الاشتراكية
رجالاً يرعون الى سياسة أقل خيالا تغيرت الحالة واتجهت اتجاهها
باطلا وظهرت السياسة المتطرفة كالامبراطوريات الاستعمارية
الامبريالية ، والفاشية والدكتاتورية بدلا من الاصلاحات القومية
التي كانت وان لم تكن كافية قد خطت خطوات الى السبيل القويم .

وقد حدث مثل هذا التشويه تماما فى سياسة النقابات
الفرنسية قبل نشوب الحرب العظمى الاولى (سنة ١٩١٤) فقد
كان كل شيء معدا ينتظر الضربة الحاسمة ، فبعد عدة تنظيمات
ونداءات ستضرب هيئة العمال كلها عن العمل ، وعندئذ سيعلم
أصحاب العمل والملاك هزيمتهم ، وسيتفقون فيما بينهم على التنازل
عن امتيازاتهم وفقا لشروط العمال بدلا من الحرمان كله . وهذا
فصل درامى لذيذ : ولكن حب المأساة عدو للفكر الواقعى - فلا يمكن
تمرير الافراد بين يوم وليلة - الا فى حالات نادرة - على القيام

يعمل يختلف عما ألفوه طول حياتهم . وإذا نجح مثل هذا الاضراب العام فإن المنتصرين على الرغم من فوضاهم سيجدون أنفسهم مضطرين الى تكوين ادارة ، وانشاء بوليس لمنع السلب والنهب مثلا ، والى تشكيل حكومة تصدر أوامرها الى جماعات الثوار المختلفة . والآن نرى أصحاب الحركة النقابية الفرنسية يعارضون بمبادئهم كل حركة سياسية ، وهم يعتقدون أنهم يبتعدون عن تحقيق غرضهم الاساسى لو أنهم رجعوا الى السياسة فى أى شأن من شئونهم وسينقصهم تبعاً لذلك المزان الكافى بالنسبة لبعدهم عن السياسة بعداً تاماً . ولهذه الاسباب مجتمعة فإن من المعقول أن القوة الفعلية ، بعد هذه الثورة التى قامت على اكتافهم ستقع فى أيدي رجال ليسوا فى الواقع من أصحاب الحركة النقابية .

وهناك اعتراض آخر على مثل هذا البرنامج يتحقق فجأة فى ميعاد معين بعد ثورة أو اضطراب ، وهو أن الحاسة ستأخذ فى التحليق عندما لا يكون هناك فى الوقت نفسه أعمال تخفف عبء الانتظار الثقيل .

والحركة الوحيدة التى تنجح بمثل هذه الوسائل هى الحركة التى يكون فيها الشعور السائد والبرنامج بسيطين جداً ، كما يحدث فى انفجار الأمم المكبوت شعورها . ولكن الخط البيانى بين الرأسمالى والعامل المأجور ليس حاداً كالخط بين التركى والارمنى أو بين الانجليزى والهندي ؛ وهؤلاء الذين نادوا بالثورة الاجتماعيه كانوا مخطئين فى وسائلهم لتحقيق أغراضهم ، وذلك لانهم لم يحققوا من عدد السكان الذين يميلون بنصف مشاعرهم الى الرأسمالية وبنصفها الآخر الى العمال . هذه الفئة تحفز هوة عميقة فى سياسة الثورة المأجورة .

ولهذه الاسباب ، يجب على المصلحين الذين يهدفون الى اعادة البناء الاقتصادى الذى لا يمكن أن يتحقق غداً أن يقتربوا من هدفهم خطوات ، وعبر مقاييس مفيدة فى ذاتها ، وإن لم تقدم مباشرة الى الغاية المنشودة .

كما يجب أن نوجه نشاطنا الى ما يمكن تحقيقه الآن ثم أن نأمل فى اصلاحات ممكنة فى المستقبل القريب ، لا الى أمل خادع

في فردوس بعيد . وعلى الرغم من اعتقادي أن كل هذا صحيح فليست بأقل اعتقادا مع ذلك من أن الإصلاح الحق والبناء الصحيح يتطلبان رؤية بعيدة ، وتكهنات عبر المستقبل القريب ، وفهما لما يمكن أن يفعله البشر بالحياة الإنسانية إذا أرادوا واختاروا . فبغير هذا الأمل الواسع والرجاء العريض لن يملك الرجال القدرة والظاقة والحماسة اللازمة للتغلب على جميع العقبات وعلى العناد والالاح إذا لم تقابل آراءهم في اللحظة التي هم فيها بالاستحسان . وعلى كل من يرغب جادا صادقا في الإصلاح أن يواجه السخريه أولا ، والاضطهاد ثانيا ، والاغراء ومحاولات الفساد الحبيثة ثالثا . ونحن نعلم بالتجربة المؤلمة أن قليلين جابهوا هذه العقبات الثلاث - وصمدوا لها غير عابثين وخرجوا دون أن ينالهم مزال . والعقبة الأخيرة خاصة وعسيرة مستعجلة حقا ، حتى ولو تكشفت للمصلح جميع ممالك العالم الا بالنسبة لهؤلاء الذين جعلوا أهدافهم المباشرة سرية القربى اليهم بالنظر والفكر الصائبين .

ان النظم الاقتصادية تهتم أساسا بالانتاج وتوزيع الخيرات المادية ونظامنا الحالي مسرف من جانب الانتاج ، غير عادل من جانب التوزيع . وانه ليعتد على حياة كلها عبودية لأغلبية المجتمع ، وينح الإقليه من القوة والسيطرة فوق رقاب العباد مالا يحق لاحد من البشر . ان المجتمع الصالح هو المجتمع الذي يكون فيه الانتاج كافيا ومقصورا على الحاجات الضرورية للمعيشة . . . ووسيلة للجانب الاسمى من الحياة . اذا استثنينا من يجدون متاعا في انتاج الضروريات ، وليس من الضروري أبدا أن تسيطر الحاجات الاقتصادية على الانسان كما تسيطر عليه الآن . هذا التفكير ضروري فقط بسبب عدم المساواة في الثروة من جهة ، وعدم إمكان الحصول على الاشياء ذات القيمة الحقيقية من جهة أخرى ، كالتعليم مثلا ، فمن العسير التمتع به الا للاغنياء فقط ، ولا يمكن الدفاع عن الرأسمالية وملكيات الاراضى بأنها وسيلة اقتصادية لامداد المجتمع بما يحتاج اليه ، ولكن اعتراضنا الذي يوجه الى هذه الوسائل هو أنها تعوق حياة الرجال والنساء وتغرس الغريزة التملكية القاسية في نفوسهم ، وتقودهم الى شغل جزء كبير من عقولهم بالتفكير المادى فتضع بذلك عقبه ضخمة في سبيل الحضارة والنشاط . الابتداعى .

ويجب الا يكون الاقتراب من نظام خال من هذه الثمرور
جميعا فجائيا ، بل علينا ان نتقدم خطوة ، فخطوة ، ودرجة فدرجة
نحو الحرية الاقتصادية وادارة الصنائه الذاتية وليس هناك في الواقع
أيه صعوبة خارجية في تحقيق هذه المجتمعات الفاضله وظهرها
الى الوجود ، فلو أن العمال المنظمين رغبوا في إيجادها لما استطاع
شيء أن يعترض سبيلهم ، وليست الصعوبة القائمة الا صعوبة بث
الأمل في النفوس ، وتزويدها بالخيال الكافي لتري الشرور التي
تعانى منها والالام التي تقاسيها ، وأن تعلم أن كل هذا ليس قلدا
محتوما عليها ، ولا أن عللها لا يمكن شفاؤها أبدا . وهذه صعوبة
يمكن التغلب عليها بالوقت والمجهود ، ولا يمكن التغلب عيها اذا ظل
زعماء العمال وليس لهم نظر مترام ورؤية بعيدة وآمال عريضة
خلف اطار النظام الحالي الزائف .

وقد تكون الحركة الثورية لا ضرورة لها ، وأن كانت الثورة
الفكرية ضرورية جدا ، ومن الفكر نستطيع أن نقطف ثمار الآمال
حلوة شهية .

الفصل الثالث

- ١ -

عثرات الاشتراكية

كانت الاشتراكية اول أمرها حركة ثورة ترمى الى تحرير طبقة المأجورين ، وإقامة العدل والحرية . وكان على التحول من الرأسمالية للنظام الجديد أن يكون فجائيا عنيفا ، فالرأسماليون يطردون وتنزع أملاكهم دون تعويض ، ودون أن تحل عندئذ محل هذه القوة المندثرة قوة ونفوذ آخران .

وبمرور الزمن تفسير روح الاشتراكية عما كان عليه . ففي فرنسا أصبح الاشتراكيون أعضاء في الحكومة ، وحلوا وكونوا أغلبية برلمانية . وفي ألمانيا نمت الديمقراطية الاجتماعية وقويت حتى لم يعد في الوسع صد اندفاعها في محو بعض المقياس من حيث علاقتها بالحكومة ، وفي إنجلترا عرف الغايبان مزايا الإصلاح دون اندلاع الثورات ، والمساومة المفرية مع المعارضين الحاقدين .

ولطريقه الانتقال التدريجي مزايا كثيرة اذا قيسست بأسلوب الثورة ، وأنا لا أرغب مطلقا أن أنصح بالثورة ، ولكن للإصلاح التدريجي أخطار معينة تظهر للنظر المتعمن ، فستظل الملكية وإدارة العمل في أيد خاصة ، وكذلك تشجيع التدخل التشريعي لفائدة الفئات المختلفة عن الطبقات المأجورة . وأنا اعتقد أنه على جانب من الشك عظيم أن تفعل هذه الحدود شيئا على الإطلاق لبلوغ المثل التي ألهمت الاشتراكية الأولى والتي ما زالت تلهم الأغلبية العظمى من القوم يدعون الى مذهب من مذاهب الاشتراكية .

ولنضرب مثلا صوريا مثل سكك حديد الحكومة ، وهذا المثل ينطبق تمام الانطباق على النظم الاشتراكية ، وهو سار في بلاد

كثيرة ، كما أنه من الخطوات التى يجب قطعها فى الاتجاه نحو اكمال
تجمع الثروة . ومع ذلك فليس ثمة ما يجعلنى أعتقد أننا بهذه
الخطوة نحقق أى تقدم نحو الديمقراطية بمعناها الاجتماعى وأنحو
الحرية أو العدالة الاقتصادية ، هذا اذا ما تم وضع يد الدولة على
السكك الحديدية بعد تعويض الحكومة للمساهمين تعويضا كاملا .
فالعدالة الاجتماعية تتطلب التخفيف ان لم يكن الالغاء التام
لنسبة الدخل القومى الذى يذهب الى المؤجرين وأصحاب الاملاك ،
ولكن عندما يستبدل أصحاب أسهم السكك الحديدية أسهمهم بأموال
حكومية فانا نكون بذلك قد منحناهم فوائد دخل دائم يعادل تماما
ما كانوا ينتظرونه من حصة أسهمهم . فان لم تكن نتوقع زيادة
فجائية أرباحا هائلا من وراء السكك الحديدية فان كل هذه الاجراءات
لن تجدى شيئا مطلقا فى تغيير توزيع الثروة وفى وسعنا الافادة من
هذا التفسير فى الحالة الوحيدة التى يحرم أصحاب الاموال الحقيقية
أموالهم اذا دفعنا لهم فوائد أقل من فوائد السوق ، أو اذا هيأنا
لهم تعويضا يعينهم على العيش بطريقة عادية جدا مدى حياتهم .
أما اذا منحت لهم القيمة كلها فالعدالة الاقتصادية لن تتقدم بذلك
خطوة الى الامام .

وكما أن العدل لم يرد الى نصابه ، فكذلك لم تتقدم الحرية
فالمستخدمون فى السكك الحديدية لم يكن لهم صوت أكثر من ذى
قبل فى ادارتها ، أو فى تقدير الاجور ، أو فى أحوال العمل المختلفة
ولم يعد أمامهم الا النضال مع الحكومة مباشرة . وبالخبرة يمكننا أن
نقول ان المصالح الحكومية لا تهتم اطلاقا بمصالح العمال فإذا أضرب
العمال فانهم يضربون ضد القوة المنظمة للدولة كلها . وقد يفوزون
اذا وقف الراى العام الى جانبهم يشد من ازرهم . ولكن بالنظر الى
نفوذ الدولة الذى تستطيع أن تستغله للتأثير على النشر فمن المعقول
أن يصبح هذا الراى معاديا للعمال ، وخاصة اذا كانت القوة فى يد
حكومة تقدمية باللفظ فقط .

ولن يكون ثمة احتمال للتنوع بين سياسه الخطوط
الحديدية المختلفة ، فقد تمتع رجال السكك الحديدية فى انجلترا بمزايا
لسنين عديدة نظرا لحقهم نسبيا فى الخط الشمالى الشرقى
الذى استطاعوا استغلاله نظير اتفاق على اعطاء حق مماثل له فى

مكان آخر . مثل هذه الاحتمالات لا وجود لها نظرا للتشابه المميز في ادارة الدولة . كما أنه ليس ثمة تقدم نحو الديمقراطية فالادارة المصلحية ستكون في أيدي الموظفين وهؤلاء ستصرفهم ظروفهم الخاصة ومصالحهم الشخصية عن التفكير في العمال . ولأنهم ألفوا القوة والنفوذ سينشرون روحا تحكمية « أتوقراطية » عنيفة والجهاز الديمقراطي الذي يسير هؤلاء الموظفين اسما معقد متعال ولا يمكن أن يعمل الا لاصدار الاوامر العليا التي تهم الدولة كلها . وإن التعليم العالي للموظفين والقائمين بالحكومة مع ما لمراكزهم من مزايا سيمنحهم بالقدرة على تضليل الجمهور وابعاد التعاطف العام حتى عن أهم المسائل .

ولا أستطيع أن أنكر أن هذه العلل موجودة كلها الآن . ولكني أستطيع أن أقول انه لا يمكن علاجها بهذه الوسائل كتأميم السكك الحديدية ما دامت البيئة السياسية والاقتصادية الحالية قائمة فلا بد لكل تقدم حيوي حقيقي من رقى أسمى وتجديد أعظم عما ألفته عقول الافراد .

- ٢ -

وليسست الدولة الاشتراكية في الامه التي لها مظهر الديمقراطية السياسي بالنظام الديمقراطي الحق ، ويمكن توضيح الوسيلة التي نحقق بها تكوين الديمقراطية الصحيحة بمثل من العالم السياسي . فكل ديمقراطي يعتقد أن للارلنديين الحق كل الحق في الاستقلال الذاتي في كل مسألة ايرلندية ، كما أنه ليس لهم حق الشكوى لانهم يشتركون في برلمان المملكة المتحدة . ومن مبادئ الديمقراطية كذلك لكل هيئة أو جماعه تتحد في رغبات واحدة تقف بهم بعيدا عن بقية المجموع الحرية بالنسبة لمسائلها الداخلية وحق تقرير مصيرها ومصحتها . وما هو حق بالنسبة للجماعات المحلية والقومية ينطبق أيضا على الجماعات الاقتصادية كاصحاب المناجم ورجال السكك الحديدية ، وليس الجهاد الوطني للانتخاب العام كافيا لضمان الحرية التي يجب أن تكون لمثل هذه الهيئات .

وقوة الموظفين خطر داهم يزداد وينمو في الدولة الحديثة وقد نشأ هذا الخطر من أن أغلبية الناخبين الذين يكونون الرأي العام

المباشر الذى يؤثر وسيطر على هؤلاء الموظفين ليس لهذه الاغلبية اى اهتمام مباشر بالمسائل التى تثار ، وعلى ذلك فليس من المحتمل أن يتدخلوا ضد أى موظف يخادع الاقلية المهتمة بالامر والموظف موضوع مباشر لسلطة الرأى العام ولكنه ليس موضوعا أو متاثرا بالفئة التى تعاني من أعماله ، اذن فاما الا يدري الرأى العام شيئا عن المسألة المثارة واما أن يدري درايه ارتجالية سريعة قائمة على معلومات ناقصة ينبع مصدرها من ناحية الموظفين أكثر مما ينبع من جهة الفئة المتأثرة بالمسألة . ومن المحتمل أن توجد ، عندما تثار المسائل السياسية الهامة معرفة حاضرة ، ولكن ليس من المحتمل وجود هذه المعرفة فى المسائل الأقل أهمية .

وقد يقال أن قوة الموظفين ونفوذهم أقل خطرا على كل حال من قوة الرأسماليين ونفوذهم لأن الموظفين لا تحركهم أية مصلحة اقتصادية تتعارض ومصلحة أصحاب الاجور ولكن هذا القول يبعدنا عن أبسط النظريات السياسية القائمة على الطبيعة البشرية ، نظرية كاث يعتنقها السياسى الاقتصادى القديم على الرغم مما فيها من الخطأ ، فالاهتمام الاقتصادى ليس هو الدافع السياسى الاهم ، والموظفون ذوو المرتبات التى لا تتأثر بأرائهم فى بعض المسائل ، قد تكون آرائهم تابعة لمصلحة المجموع لو كانوا يتمتعون بحصانة خلقية وضمير حى . ولكن غالبا ما تكون هذه الآراء خلال عقيدة تحيز ثابتة كثيرا ما تقودهم الى الطريق الخاطى . ومن المهم أن نفهم هذا التحيز قبل أن نضع مصائرنا وثقتنا فى أيدي المصالح الحكومية .

وأول ما نلاحظه فى المجتمعات الكبيرة والدول العظيمة أن الموظفين والمشرعين أكثر ترفعا فى العادة من أولئك الذين يحكمونهم ، كما أنهم ليسوا على اتصال وثيق بهم أو على معرفة تامة بكل ظروفهم وخبايا حياتهم التى تتطلب التشريع لها والحكم فيها ، فهم على جهل تام بالكثير من الشؤون على الرغم من اجتهادهم واطلاعهم على الاحصائيات «والكتب الزرقاء» وهم يحفظون شيئا واحدا ، ويجيدونه اجادة تامة ، وهو «روتين» العمل المصلحي وقوانين الادارة العامة . والنتيجة التى نستطيع أن نصل اليها من هذا كله هى أنهم يرغبون رغبة أكيدة فى ضمان نظام آلى عام . ولقد سمعت مرة

وزيراً فرنسيا للمعارف يقول وهو ينظر فى ساعته « فى هذه اللحظة يتعلم جميع الاطفال من سن كذا الى سن كذا كيت وكيت من الدروس » هذا هو مثال الادارى . هذا المثال مهلك تماما للنمو الحر المستقل والخبرة الذاتية ، وللتجديد والابتكار .

وليس الكسل من العواطف المعروفة فى مراجع النظريات السياسية لأنها أرفع من أن تعتنى بمثل هذا الموضوع ، ولكننا نعلم جميعاً أن الكسل من العواطف الهامة فى تشكيل حياة الجميع ما عدا أقلية ممتازة ولسوء الحظ فإن الكسل فى هذه الحالات يغلب عليه الموظفون النشطون بحسب القوة والسيطرة وبإنشاء نظام يرتاح له الموظفون الكسالى . فالموظف النشط يكره كل شيء لا ينطوى تحت ادارته ونفوذه والقسم الذى يعمل فيه يجب أن يكون أول تجربة لهذا النشاط وهذه القوى ، وعندئذ يرغب فى تغيير كل ما هو موجود بشكل ما ، كيما يشبع شهوته الى القوة والاحساس بها على أقوى درجة ممكنة . وإذا كان من القلائل الذين لهم ضمائر فسيضع نظاماً جافاً للعمل يرى أنه اسمى نظام بلغ درجات الكمال وسيفرضه فرضاً دكتاتورياً على قسمه دون نظر الى ما يقتله فى سبيل التماثل من النماء المأمول .. والنتيجة بعد ذلك ستكون هذا الغباء المبيد الذى يخيم على مدينة جديدة مستطيلة الشكل اذا قارناها بالجمال والثراء الذى تمتاز به مدينة قديمة عاشت ونمت فى حياة منفصلة وحضارات مختلفة على تطاول العصور ، وما ينمو دائماً أكثر حياة مما يخط بالقلم ولكن الادارى النشط سيفضل دائماً ما يخطه على الفوضى الظاهرية للنمو الخفى .

وكلما ازدادت القوة تمكن حبها وتواصل ، وهذا هو أخطر شعور . لان البرهان الاكيد الوحيد على كل قوة هو استطاعتها منع الآخرين من فعل ما يشتهونه . والنظرية الاساسية فى الديمقراطية هى توزيع القوة فى ايدي الناس جميعاً حتى تصبح الثروة كلها هى التى يستطيع جمعها شخص يملك قوة كبيرة متلافية الوقوع . ولكن ليس لتوزيع القوة فى الديمقراطية تأثير الا عندما يهتم الناخبون بالمسألة المطروحة للبحث . واذا كانت

المسألة لا تخصهم فلن يحاولوا السيطرة على الإدارة وعندئذ ستكون القوة الفعلية كلها في قبضة الموظفين .

ولهذه الأسباب ، فإن غايات الديمقراطية الحقيقية لا يمكن تحقيقها في دولة اشتراكية أو في أى نظام آخر يضع قوة كبيرة في أيدي رجال ليسوا عرضة لاية سلطة عامة شعبية عدا السلطة الموكولة الى البرلمان ، وبنظرة فاحصة في حركات الأفراد السياسية نجد أن غريزة حب القوة أقوى بكثير من الفرائز الأخرى الاقتصادية الذاتية عند من يتمتعون بتأثير سياسي كاف . فحب القوة يدفع المليونير العظيم الذى يملك من المال أكثر مما يستطيع انفاقه الى الاستمرار فى جمع الثروة كيما يدير أكثر فأكثر من مالية العالم (١)

وحب القوة هو العامل المسيطر على كثيرين من السياسيين ، وهو ايضا العلة الرئيسية فى قيام الحروب ، ولهذا السبب فان كل نظام اقتصادى يهاجم الدوافع الاقتصادية دون أن يعنى بمسألة تركيز القوة ، ليس من المحتمل أن يخلق أو يؤثر فى أى اصلاح فى العالم . وهو كذلك من الاسباب الرئيسية التى تجعلنا ننظر الى الدولة الاشتراكية بعين الشك .

- ٣ -

اما مشكلة توزيع القوة فأكثر تعقيدا من مشكلة توزيع الثروة وقد ركزت الآلية الحكومية كل اهتمامها للقوة العليا . وتجاهلت القوة المنفذة السريعة ، ولم تفعل شيئا لصبغ الإدارة

بالنظام الديمقراطى ، فموظفوا الحكومة نظرا لما يصيبهم من دخل ، واطمئنانهم الى مركزهم الاجتماعى ، أكثر تحيزا الى جانب الأغنياء الذين كانوا يزاملونهم ابان الدراسة ، وسواء اكانوا فى جانب الأغنياء أم لم يكونوا فهم ليسوا ، للأسباب التى شرحناها ، مدماة للتقدم بحال من الأحوال . وما ينطبق على موظفى الحكومة يمكن أن ينطبق أيضا على أعضاء البرلمان ، مع هذا الفارق الوحيد وهو أن هؤلاء عليهم تركية أنفسهم للناخبين ، وهذا

(١) راجع كتاب « ج . هوبسن فى « تطور الرأسمالية الحديثة »

على كل حال يضيف النفاق الى النعوت الاخرى التى تتميز بها الطبقة الحاكمة . واينا وقف فى ردهات مجلس العموم مراقبا للاعضاء المقادرين ، بعين متعجبة وابتسامة مأكرة عندما يرى الناخب يأخذ ذراعه ، وبهمس فى اذنه « صديقى العزيز » ثم يقاد الى الشرفات الداخلية .. اينا لاحظ ذلك وادرك هذه الحيل التى يصبح بها النواب مشرعين ، ويظلون مشرعين ، فقلما يخطئ احساسه بأن الديمقراطية كما توجد الآن ليست اداة كاملة كمالا مطلقا .

ومن المؤلم أن نقول : ان الناخب العادى فى انجلترا مغمض العينين عن مثل هذا الخداع . اما الرجل الذى لا يهتم بالحالة السياسية ولا بالجو السياسى فمن السهل جدا بعد ذلك أن يرتشى أو يتملق اليه سواء سرا أو جهرا . ومن يرغب فى ضمان الاصلاح يفضل رجلا ثنائرا طموحا على رجل ينشد الاصلاح العام ولكنه لم يوهب لسانا ذربا . فسيبيع نفوذه هو الآخر لمصلحة الحكومة سواء جهارا أو بالطرق الحكيمة الخفية .

هذا هو جانب من الديمقراطية الصاملة الموجودة فى المجتمعات التى تمثل تمثيلا سياسيا ، ومع ذلك يجب أن نبحت عن دواء لهذه الحالة اذا كانت الديمقراطية لا تشتهى أن تبقى كما هى .. مهزلة !!

ومن منابع الشر فى الديمقراطيات الحديثة ، ان اغلبية الناخبين ليس لهم اهتمام مباشر أو مصلحة حيوية فى معظم الاستجابات التى تثار مثل : « هل يسمح لاطفال ويلز باستعمال اللغة الولزبة فى مدارسهم ؟ » . و « هل يضطر المتشردون الى ترك حياة التشرد على حساب هيئات التعليم ؟ » « هل يستطيع رجال المناجم أن يعملوا ثمانى ساعات فى اليوم الواحد ؟ » هذه المسائل مشوقة لجزء معين من المجتمع ولكنها على جانب صغير جدا من الاهمية للاغلبية الباقية . واذا كانت الاغلبية العددية هى التى تقرر مثل هذه المسائل فستكون النتيجة أن الرغبة القوية التى للأقلية سيقررها عدم اهتمام الباقين أدنى اهتمام . فاذا كانت هذه الأقلية مركزة تركيزا جغرافيا بحيث تستطيع تقديم عدد معين من الناخبين كاهالى ويلز فمن المعقول أن تشق

طريقا الى الوجود . ولكن اذا كانت هذه الاقلية وأصحاب المناجم معثرة وضعيفة سياسيا « كالنجر » فليس لها الا حظ ضئيل بجانب الاغلبية . وحتى اذا كانت مركزية جغرافيا كابرلندا فقد تفشل في تحقيق رغباتها لانها قد تثير بعض العداء او غريزة السيطرة في الاغلبية . ومثل هذه الحالة تتنافى مع كل المبادئ الديمقراطية ، فطفايان الاغلبية من اشد المسائل خطورة . ومن الخطأ افتراض انها حكيمة بالضرورة فنحن نجد صدد كل مسألة جديدة أن الاغلبية تخطيء في بادئ الامر . وفي المسائل التي يجب ان تنظر اليها الدولة جميعا كوحدة مثل التعاريف الجمركية ، يصبح قرار الاغلبية خيرا ما ينصح به في هذه الحالة . ولكن هناك مسائل كثيرة ليست في حاجة الى تقرير رسمي ، والدين واحد من هذه المسائل ، والتعليم كذلك يجب ان يكون احداها - اذا قررنا حد ادنى له . ومن الواضح أن الخدمة العسكرية يجب ان تكون واحدة منها . ويجب ان نسمح بالاتجاهات المتعارضة للهيئات المختلفة ما دامت خالية من القوضى . والتاريخ شاهد لنا بأن موقف الاغلبية عند ظهور شيء حيوي جديد خطأ في الغالب ، لان الاغلبية مكبلة بالعادة والتقاليد . ولا يأتي التقدم الا بتأثير الاقلية التدريجي في تغيير الرأي المجمع عليه والعادة المتبعة . وفي وقت ليس بالبعيد ، كان من اشد الاشياء تكرار أن يعتقد الانسان عدم وجوب احراق الساحرات وهن احياء ولو ظل هؤلاء الذين يرون هذا الرأي مضطهدين لظلنا نعيش الى الآن في جهالات القرون الوسطى . وللهذه الاسباب يهنا جدا أن تتخلى الاغلبية عن فرض ارادتها عند نظرها في المسائل التي لا تحتاج الى رسمية ما .

- ٤ -

وشفاء هذه العلل والمخاطر التي ذكرناها انما يتم بانتشار الحكومة اللامركزية أو نظام المقاطعات ، وحيثما وجد شعور قومي كما في ويلز وايرلندا وجب أن يسمح له بتقرير أموره المحلية - بدون أي تدخل خارجي في المجال الذي يوجد فيه مثل هذا الشعور ، ولكن هناك من المسائل العامة ما يجب تركه لادارة

الهيئات التجارية - لا للسلطات المحلية أو للهيئات التي تجمع صفوة من الآراء المتضاربة . والافراد في الشرق موضوع للقوانين المختلفة باختلاف اديانهم ، وشيء من هذا القبيل ضرورى اذا وجدت مثل هذه القوميات .

وهناك مسائل ذات اساس جغرافى - كالماء ، والغاز ، والطرق ، والجمارك والجيوش ، والاساطيل ، وهذه يجب تنظيمها على يد السلطة التي تمثل المنطقة . اما كيف تحدد هذه السلطات فذلك يعتمد على الطبوغرافية ، وطبيعة الشعور ، وطبيعة المسألة المطروحة للبحث . فالغاز والماء يتطلبان سلطة ضئيلة ، والطرق تتطلب سلطة اقوى . في حين تكون سلطة الجيش اقوى السلطات، ما دام ليس ثمة سلطة اقوى تمنع الحرب .

ولكن الرباط الحقيقى في معظم المسائل الاقتصادية - وفي اكثر المسائل التي تتطلب آراء شخصية - ليس جغرافياً بحال من الاحوال فيجب الا تكون الادارة الداخلية للسكك الحديدية في ايدى محلية للأسباب التي ذكرناها . كما يجب الا تكون في ايدى جماعة من الرأسماليين الذين لا تقع عليهم اية مسئولية .

والنظام الديمقراطى الحقيقى الوحيد هو الذى يعهد بادرارة السكك الحديدية الى الافراد الذين يعملون بها ، وهؤلاء ينتخبون المدير العام ويقررون بأنفسهم المسائل الخاصة بتخفيض الاجور ونظام العمل ، ومواعيد قيام القطارات وغير ذلك . . وبالاختصار تعهد الى هيئة لا تعد مسئولة الا امام هؤلاء العاملين في السكك الحديدية .

وما يقال عن السكك الحديدية يقال عن المسائل التجارية العظمى كالتعدين والحديد والصلب والقطن وغير ذلك . والنقابات البريطانية - على ما يخيّل الى - قد ضلت واخطأت في نظرها الى الرأسمالية والعمال كنظام دائم لتوزيع القوة وهذا الرأى ساذج وبسيط . اما المثال الذى أرغب في تطبيقه فهو نظام الديمقراطية والحكومة الذاتية في المجال الاقتصادى كما يتحقق ذلك في العالم السياسى ، وانتزاع القوة الموجودة في ايدى الرأسماليين ، فالرجل الذى يعمل في السكك الحديدية يجب

أن يكون له صوت في حكومة السكك الحديدية ، تماما كما أن للرجل الذي يشتغل بالدولة حق التصويت في إدارة دولته : اعنى الوزير . وتركيز العمل الإداري في أيدي أصحاب الأعمال شر مستطيل ، وهم يسيطون على نصيب العمال المشروع في الاهتمام بمسائل حرفهم الكبرى . وقد كان أصحاب نظرية النقابات الفرنسية ، أول فئة جاهرت بحرية التجارة ، كحل أفضل من الدولة الاشتراكية ، ولكن كان من رأيهم أيضا أن تكون هذه المهن والحرف مستقلة استقلالاً تاماً فتصبح وكأنها الميول المتسلطة الآن .

ومثل هذا النظام لا يدعم بأكثر ما يدعم به العلاقات الدولية . ففي أية مسألة من المسائل التي تختص بهيئة ما من الافراد يمكننا أن نميز في وضوح بين ما نسميه السياسة الداخلية وبين ما نسميه السياسة الخارجية ، وكل هيئة من الهيئات مقتنعة بوجوب الاستقلال الذاتي قبل كل شيء بالنسبة للسياسة الداخلية ، ولكنها لا توجب ذلك فيما يتعلق بالعالم الخارجى عنها . فإذا قامت جماعتان تملك كل منهما الحرية المطلقة في علاقتهما بعضهما مع بعض ، فلا يمكن إلا أن نترقب تصادم القوى أجلا أو عاجلا . إذن فالعلاقات بين الهيئات المختلفة يجب أن تحددها هيئة محايدة عنهما . وهنسا لا بد من وجود الدولة لتتزن العلاقات بين المهن المختلفة . فيجب أن يترك العمال أحرارا من حيث ساعات العمل ومن حيث توزيع الأجور ، وفي كل المسائل التي تخصم داخليا ، ولكن يجب عدم تركهم أحرارا في تحديد أسعار ما ينتجونه ما دام السعر مسألة تختص بعلاقتهم مع بقية أفراد المجتمع . وإذا غضضنا الطرف عن الحرية فيما يختص بالسعر ، فليس هناك ما يمنع من نشوب حرب تجارية في أية لحظة ، وتصبح للإعمال الضرورية للهيئة الاجتماعية البدائولى : والامتياز الدائم . وليست القوة مرغوبة في العالم الاقتصادي كما هي مرغوبة في المسائل الدولية . ولكي نضمن الدرجة العظمى من الحرية مع الدرجة الدنيا من القوة ، يجب العمل بهذا المبدأ - « الاستقلال الذاتي لكل هيئة سياسية هامة وسلطة محايدة لتقرير المسائل التي تختص بالعلاقات بين هذه الهيئات بعضها مع بعض » . وهذه الهيئة المحايدة يجب أن

تستقر على دعائم من الديمقراطية ، كما يجب أن تمثل سلطة أوسع من الهيئات المختصة . وفي المسائل الدولية يجب أن تكون هذه السلطة الكافية واحدة تمثل جميع الأمم المتحضرة . ولكي تكف من تطاول قوة هذه السلطات فمن المرغوب فيه ومن الضروري أن يكون لهذه الجماعات المختلفة التي تحكم نفسها حكما ذاتيا غيرا على حرياتهما وأن تكون على استعداد تام لمقاومة أى انتقاص من استقلالها بالوسائل السياسية .

أما الدولة الاشتراكية فلا تحتل مثل هذه الهيئات ، فلكل منها موظفون معينون من قبل الدولة . وهى تضع المسائل الداخلية لجماعة ما فى قبضة رجال لا يهتمون الاهتمام الكافى ولا يحاسبون على المسئولية التى يحملونها أمام هذه الجماعة ، بل ولا يدركون ما تحتاج اليه وما يصلح لها .

وهذا يفتح الباب على مصراعيه للطغيان وقتل الحرية الفردية هذه الاخطار يمكن تلافيها بنظام يسمح لجماعة من الرجال الذين اتحدوا لغاية ما - على شرط ألا تكون هذه الغاية وحشية - أن يطالبوا السلطة المركزية باستقلالهم الذاتى لأنه ضرورى للقيام بعملهم خير قيام . ولعل الكنائس المختلفة والمذاهب تضرب لنا المثل لذلك ، فقد كسبت استقلالها خلال قرون طويلة من الحروب والاضطهادات . وليس لنا الا الرجاء فى أن يكون النضال للحصول على هذه النتيجة نفسها فى الاقتصاديات اقل هولا وعنفا . ولكن مهما تكن العقبات فانى اعتقد بالاهمية العظمى للحرية سواء فى هذه الحالة أو فى تلك .

الفصل الرابع

الحرية الشخصية والقيد العام

- ١ -

لا يمكن للمجتمع أن يعيش بغير القانون والنظام ، كما أنه لا يستطيع أن يتقدم إلا بمجهودات المجددين الأشداء . والقانون والنظام مدوان لكل جديد دائما لأن المجددين فوضويون الى حد ما . والذين يخشون الانقلاب الى البربرية يقدرون وجود القانون والنظام ، والذين يأملون في تقدم الحضارة يشعرون بحاجتهم الى الشخصية بأقصى معانيها ، وكل من هذين المزاجين ، ضرورى . وتتم لنا الحكمة لو هيأنا لكل منهما الظهور والعمل ما دام نافعا . وبما أن هؤلاء الذين يعضدون القانون والنظام تسيطر عليهم العادات وغيرة المحافظة على الحاضر كما هو ، فهم ليسوا بحاجة الى حمايتهم والدود عنهم . ولكن المجددين هم الذين يجابهون الصعاب والمشاق لكي يسمح لهم بالوجود والعمل . ويرى كل جيل جديد أن هذه الصعاب والمشاق قد أصبحت من مخلفات الماضي ولا وجود لها في جيلنا المستنير ، ومع ذلك فكل جيل لا يحتمل إلا المجددين والمصلحين الذين عفى عليهم الزمان . أما هؤلاء الذين يعيشون بين ظهرائنا منهم اليوم فيلقون الاضطهاد الماضي بعينه وكانما مبدأ التسامح لم يسمح من قبل .

يقول « وستر مارك » : لم تكن العادات في المجتمعات القديمة هي القانون الاخلاقي فحسب بل لم يكن هياك من يفكر في قانون اخلاقي سواها . وكان المتوحشون يشددون تشديدا قاطعا بالا يكون لاي فرد ضمير خاص أو ذاتية معينة . وهذا القانون التالي المأخوذ عن التينغلي شنار Tinnevelly shanars يمكن أن نوردده كمثال صالح الا وهو : يجب على الافراد المتوحدين

فيما بينهم الا يعتنقوا آراء جديدة والا يتبعوا أى سبيل لتنفيذها بل عليهم أن يتبعوا المجموع ليفعلوا معه الشر ، ويتبعوه كذلك في فعل الخير فيقوموا بالفعل جماعات (١) .

والذين يعيشون فيما بيننا الآن دون أن يفكروا ، أو دون أن يقوموا بعمل ما يختلف أى اختلاف عن جيرانهم ، هؤلاء يهينهم بعضهم بعضا على الفارق العميق بينهم وبين المتوحشين ، ولكن هؤلاء الذين يخرجون على جيرانهم أو يحملون على عاتقهم أى تجسديد حقيقي لا يسعهم الا الشعور بأن الذين يعرفونهم ويعيشون بينهم لا يفترون في شيء عن قبائل « التيفلى شبار » نحن نجد في أيامنا الحديثة هذه أن الرأي العام - حتى المتقدم منه - قد أصبح تحت تأثير الاشتراكية عدوا لدودا للحرية الشخصية وإن الحرية لتتوارد في خاطر المصلحين مع « دعه يفعل » *Laissez faire* ، ومع مدرسة منشستر ومع الاستغلال المخزي القاتل للنساء والأطفال الذي نتج عما يدمونه هؤلاء « المنافسة الحرة » ، كل هذه الأشياء كانت شرا وانها لتقتضى تدخل الدولة . وفي الواقع نحن بحاجة الى مضاعفة تدخل الدولة نظرا للشرور العظيمة التي مازالت جاثمة . والتقييد العام أمر نطلبه في كل ما يختص بحياة المجتمع السياسية من حيث التوزيع وحالة الانتاج .

وللقانون والنظام فوائد هامة في علاج فوضى العلاقات الدولية ففي وقتنا الحاضر تتمتع كل دولة مستقلة بالحرية المطلقة في فعل ما تشاء اذا كانت لا ترهب الحرب ، هذه الحرية - أو هذه القومية - يجب ان تنقيد بالنسبة للعلاقات الخارجية اذا آن الاوان لمنع الحروب .

فاذا اخترنا عالم الممتلكات المادية ، وجدنا أن كل مناقشة أو جدال في جانب هذا التقييد العام يختفيان نهائيا . ولنبدأ بالدين فهو من الامور التي يجب ألا تتدخل فيها الدولة بحال من

(١) راجع كتاب « اصل ، وتطور الافكار الاخلاقية » تأليف وستر مارك مجلد ١ ص ١١٩ .

The origin and development of moral ideas by westermark

الاحوال ، فسواء اكان الفرد مسيحيا ام يهوديا ام مسلما ،
فليس للرأى العام أية علاقة به ، مادام هذا الفرد خاضعا
للقوانين ، وهذه يجب أن تكون بحيث لا يجد أى مذهب دينى
حرجا فى الخضوع لها . ولكننا نلقى هنا أيضا حدودا فلا توجد
دولة متحضرة ترضى بدين يقتضى التضحية البشرية .
والانجليز فى الهند قد وضعوا حدا لهذه التضحيات الدموية
المؤلمة على الرغم من المبدأ المسلم به ، الا وهو عدم التدخل فى
أى تقليد من تقاليد الاديان الوطنية . ومن المحتمل أنهم أخطئوا
اذ منعهم هذه التضحية ، ولكن ما كان لاوروبى ألا يقوم بمثل
هذا العمل . ولا نستطيع أن نشك حقا فى وجوب تحريم هذه
المادة مهما كانت رغبتنا فى تعميم نظرية الحرية الدينية . وفى
هذه الحالة ، على حضارة أرقى وأسمى أن تتدخل فى الحريات .
ولكن أهم من هذه الحالات النادرة وأكثر مدعاة للاهتمام ، تلك
الحالة التى تتدخل فيها دولة مستقلة متحضرة ضد الأفراد الذين
يشقون طريقهم نحو حضارة أرقى وسبيل تقدم أسمى ، كل
ذلك بسبب التقاليد والعرف .

ويقول وستر مارك : « تأكل القبائل فى نيو ويلز الجنوبية
الطفل البكر كاحتفال دينى ، وفى مملكة خايمو فى الصين اعتادوا
ذبح الابن الأكبر كتقليد وطنى ، وتضحى بعض القبائل فى كولومبيا
البريطانية بالولد البكر أيضا للشمس . أما الهنود فى فلوريدا
فيقدمونه قربانا للزعيم » وهناك صفحات وصفحات من هذه
الأمثلة وليس بين عاداتنا نحن الذين نعيش بين شعوب متحضرة .
ما يماثل هذه العادات ، فقبائل الهنود فى فلوريدا قد أخطئوا
عندما امتقدوا أن الملك والوطن يقتضيان منهم التضحية بالابن
البكر ، أما نحن فأخطأنا ليست من هذا القبيل .

ومما يدعو الى الاهتمام أن نبحث كيف اختفت مثل هذه
التقاليد عند الخايمو . ويمكننا أن نخيل أن بعض الآباء
المدفومين بإنانية العاطفة الأبوية قد انتقدوا للشك : هل ستغضب
الشمس حقا اذا هم لم يضخوها لها بحياة ابنهم البكر ؟ لا بد
أن هذا التأمل يعد خطرا بليغا مادام يريد ائتلاف المحصول -
وسيشيع هذا الرأى سرا أن لم يستطيعوا الجهر به . وأخيرا -

سواء بالهرب أو الثورة - سيتمكن بعض الآباء من انقاذ ابنائهم من هذه التضحية . مثل هؤلاء الآباء سينظر اليهم على أنهم فقدوا روح الجموع وأمسوا خطرا على المجتمع العام ، وأنهم فضلوا متاعهم الشخصي على مصلحة الوطن .

ولكن بالتدريج ستبقى الدولة سليمة ، والمحصلون لم يصبه أى نقصان عن ذى قبل ، فاذن يمكننا أن نعدل القانون تعديلا بسيطا وهو أن تقدم هذه التضحية في السنوات المجدية فقط ، وعيدئذ سيختار أبنا من الابناء لتضحيته للشمس في سبيل مصلحة وطنية عليا . وتمضى قرون قبل أن يؤذن للطفل باختيار العمل الذي يؤديه بعد أن يبلغ من الكبر ما يستطيع معه معرفة أذواقه الخاصة ومواهبه . وخلال كل هذه الأجيال سيتذكر دائما أن حادثنا من العناية قد أذن له بالحياة على الإطلاق تحت ظل من واجب خيالي محض للدولة .

ووضع هؤلاء الآباء الذين تشككوا في مثل هذه التضحية ، يصور لنا الصعوبات التى تثار عند الشعور بالحرية الشخصية تجاه الجموع ، فالسلطات من حيث اعتقادها أن هذه التضحية ذات فائدة للمجتمع كان لها حق الالاحاق في مطلبها ، والآباء لاعتقادهم بعدم فائدتها كانوا على استعداد لتقيام بكل ما في وسعهم لمنع هذا الشر المستطير من الوقوع ، فماذا عسى أن تفعل كل من هاتين الفئتين ؟

ان واجب الآباء الشاكين واضح : وهو انقاذ طفلهم بأية وسيلة ممكنة ، والدعوة الى أن هذه التضحية لا فائدة منها في فصل الحصاد أو بعده ، واحتمال ما يفرضه عليهم قانون القبيلة جزاء مقاومتهم واعتراضهم . ولكن واجب السلطات ليس واضحا أبدا . فانها ما يثبت ثابتة على اعتقادها بضرورة هذه التضحية . ستضطهد كل معترض عليها . ولكن وهبت ضميرا انسانيا فستفحص آراء خصومها وستكون أكثر قابلية للاعتراف بأن هذا الرأي على شئ من الحق ، وستفتش في أعماق قلوبها ، هل كراهية الاطفال أو حب القسوة يؤثران في رأيها ؟ . وستذكر ان في تاريخ خايمو القديم مئات من مثل هذه القوانين ولكنها كلها الآن أو أكثرها زائفة باطلة ، ومع ذلك فان الذين عارضوها قديما

أعدوا جميعاً وأخيراً فستدرك أن التقاليد كثيراً ما تكون على خطأ على الرغم من شيوعها وتمكنها في المجتمع ، وإن المعتقدات الجديدة التي تقوم من هذه الأخطاء قلما يؤخذ بها في ساعاتها . كل هذا التفكير وهذا التقدير سيبعثها على التردد قبل انزال العقوبة ومعنى ذلك أنها تعترف قسوة بالغة بلا أدنى ضرورة ، والرجل الذي كان يأمر بحرق الناس أحياء ، إنما كان يقترب ذلك بانسانية صادقة لو كانت آراؤه كلها صحيحة ، أما والخطأ ينفذ إليها من جهة ما ، فلا يحق له أن يقدم على فعل قبل التروي والتفكير .

- ٢ -

إن دراسة الماضي القديم ، ودراسة الاجناس المتوحشة تلقيان ضوءاً على المشكلة وتدلنا على أن معتقدات القبائل والامم كانت في أغلبها زائفة بدرجات مختلفة ، ومن العسير علينا أن نتتبع تاريخ معتقداتنا التقليدية في هذا العصر أو في أمتنا ، ولكن ليس من العسير أن يخالفنا شيء من الريب فيها . ويمكننا أن نضع هذه الحكمة الرائعة : لا تثق بأي تقليد أو عادة عامة تسبب ضرراً ما أو تقييداً من أي نوع حتى تتأكد تماماً أن هذا التقييد على حق لا يأتيه الشك من بين يديه ولا من خلفه . فالعالم كله في نظر الانجليزى لا يستحق الوجود اذا لم يستطع أن يقول «بريطانيا تحكم البحار» . وفي رأى الألماني حتى يقول «ألمانيا فوق الجميع» . وفي سبيل هذا الاعتقاد تراهما على استعداد لتحطيم الحضارة الأوروبية بأكملها وإذا حدث وكانت هذه المعتقدات مزجاة ، فلا شك أنهما سيأسفان على فعلتهما .

والنتيجة الوحيدة التي نصل إليها من كل هذه الامثلة أنه يجب ألا توضع أية عقبة في طريق الفكر أو التعبير عنه ، أو في تقرير حقيقة ما . هذا القانون هو أساس الحياة لكل مفكر حر . ومع ذلك فإنه لن يتحقق في يوم من الايام . بل لقد صار غير أوروبا من أقصاها الى أقصاها - حقيقة خطره يتعذب بسببها المفكرون ، ويقاسون من جرائم السجن والتشريد والقتل . وهذا القانون من الواضح بحيث نخجل حين نمثل له ، ولو لم يكن العالم قد تجاهله نهائياً ولكن من الضرورة في مثل هذا العالم أن نردده .

والقول بالحق الكامل ليس من صفات الفانين ، ولكن التقدم نحوه فى خطوات ناجحة وطيدة ليس مستحيلا ، ففى أية مسألة من المسائل الهامة وفى أى زمان ، يتفق الجميع - وهم الذين ليس لهم رأى خاص فى الموضوع - على شيء معين ، وأى تساؤل أو شك فى هذا الاجتماع يثير العداء والاضطهاد لعدة أسباب أهمها غريزة حب الاجتماع التى توجد فى كل الحيوانات تقريبا والتى تدفعها الى اعدام كل عضو شاذ فى القطيع . وثمة سبب ثان ، مهم أيضا ، الا وهو الشعور بعدم الاستقرار الذى يثيره الشك فى المعتقدات التى اعتنقناها والتى تنظم حياتنا منذ أمد بعيد ، فما من أحد حاول أن يشرح لآى رجل عادى فلسفة «بركلى» الا ورأى بوضوح هذا الغضب الذى يثيره هذا التفسير لأن ما يستنتجه الرجل الساذج عندما يسمع لأول وهلة فلسفة «بركلى» هو الشك المضطرب فى ان ليس هناك شيء صلب ، فمن الخطر الجلوس على مقعد أو الوقوف على الأرض ، ولأن هذا الشك لا يريح فهو يقضب ، الا اذا استثنينا هؤلاء الذين ينظرون الى المناقشة كلها على انها عبث وهراء . وبالمثل فان أى تساؤل أو تشكك فيما أجمعت عليه الآراء منذ القدم يحطم كل شعور بالاستقرار ويبعث على حالات فيها من الخوف والحيرة أوفر نصيب .

أما السبب الثالث الذى يحمل الناس على كراهية الآراء الجديدة فهو أن القوة الحاكمة مرتبطة بالمعتقدات القديمة ، ويمكن اعتبار النزاع بين الكنيسة والعلم منذ ظهور « جيوردانو » حتى « دارون » ، شاهدا على هذا السبب ، وكذلك الفزع من الاشتراكية فى الماضى القريب . ولكن من الشطط البعيد أن يعتقد المرء - كما يروج أصحاب المنافع الاقتصادية - ان القوة الحاكمة هى أساس الاستفزاز على كل جديد فى الفكر .

فغريزة الاجتماع والخوف من عدم الاستقرار والقوة الحاكمة . . وكل ذلك يقاوم أية فكرة جديدة . ومن العسر كل العسر التفكير فى فكرة جديدة كما أن أشد عسرا من ذلك تقبل هذه الفكرة . وكمن الناس من يقضى حياة تفكير وتأمل طويلة دون أن يبتدع أو يبتكر شيئا جديدا أصيل الجودة . وكان من الواجب فى مجتمعاتنا المتحضرة اختفاء مثل هذه العقبات من هذه المجتمعات التى تتطور وتتغير

يسرعة وتمشى مع مطالب الزمن ، والتي تتفتح فيها العقلیات على مظالم وحقائق هذا الكون . وكان ينبغي أن يكون هناك تشجيع على قدر الامكان للمعتقدات والآراء والمقترحات الجديدة بدلا من كبتها ومحاربتها . . ولكن الحالة على عكس ذلك تماما فمن الطفولة حتى الكهولة يرتب كل شيء لتشكيل عقول الرجال والنساء وفقا لتقاليد حافة ضيقة الافق ، فاذا حدث بمحض الصدفة أن تألق نجم جديد من الخيال المتخلف فوا أسفاه على هذا النجم ! انهم سوف يعدونه خطرا داهما لا يستحق سوى الاحتقار والمذلة في زمن السلم ، والتعذيب والسجن في زمن الحرب ومع ذلك فان مثل هؤلاء الرجال هم الذين يعرفهم العالم على أنهم منقذوه ومصلحوه ، والذين يكرمون الاكرام الرائع حالما يقضون نحبهم في سلام .

ان عالم التفكير وابداء الآراء لا تقوم له قائمة مع التقييد العام، بل يجب أن يكون عالما حرا طليقا على قدر الامكان يمرح فيه الذين يعملون ما اعتقد غيرهم ، فالحكومة عادلة في فرضها التعليم على كل طفل ولكنها ليست عادلة ولا محقة في فرضها نظام التعليم بشرط ألا ينتج غير عقلیات واحدة وآلات صماء . والتعليم والحياة العقلية عموما مسألة من المسائل الذاتية البحتة ، ولتكن وظيفة الدولة بدءا ونهاية أن تلح على أى نوع من التعليم ، وان كان ذلك ممكنا ، فليكن نوعا مما يسمو بالشخصية الاستقلالية لا نوعا همه الوحيد انتاج موظفين للحكومة فحسب .

- ٣ -

تثير مسائل الاخلاق العملية مشكلات أشد تعقيدا من مشكلات الرأي الصرف ، فالقتلة يعتقدون تمام الاعتقاد ان واجبهم هو ارتكاب جرائم القتل ، ولكن الحكومة لا توافق ، وأصحاب الضمان يعتقدون عكس هذا الاعتقاد فالقتل من المسائل الاخلاقية التي يتساوى فيه الجرم اذا فعلته سواء أكان ذلك ممنوعا أم غير ممنوع . والسرقة كذلك تدخل ضمن هذه المسائل ، هذا اذا لم ترتكب على نطاق واسع جدا أو ارتكبتها شخص غني من قبل . فالقتلة واللصوص يستعملون القسوة مع جيرانهم ومواطنيهم ، والواجب تحطيم الاستعمال الخاص للقوة ، حتى ولو كان الدافع الى ذلك شريفا . ولكن

هذا المبدأ لن يبرر اضطراب الناس الى استعمال القوة بأمر الدولة اذا رأى هؤلاء الناس أن الحالة تسوغ استعمالها . وعلى ذلك يبدو واضحا أن عقاب المعارضين الواعين للأمر اعتداء على الحرية الفردية في مجالها المشروع .

ومن حق الدولة - بلا تساؤل أو شك - أن تعاقب الشبذوذ الجنسي ، ولا يشك أحد في أن المرمون Mormons يعتقدون مخلصين في تعدد الزوجات وفوائده العملية ومع ذلك فإن الولايات المتحدة تحرم ذلك تحريما قاطعا . وهذا التحريم تفرضه أية دولة أخرى تدين بالمسيحية . وأنا لا أعتقد ان هذا التحريم حكيم ، إذ أن تعدد الزوجات مشروع قانونا في معظم بلاد العالم ، وإن كان ليس متبعيا بكثرة ، فلو كانت هذه العادة بشعة كما يعتقد الاوربيون عموما ، لكان من المحتمل جدا أن يهجروا المورمون الا أقلية لها ظروف خاصة . ومن جانب آخر إذا أثبتت هذه التجربة انها تجربة ناجحة مفيدة ، فمن الواجب في هذه الحالة أن يعلم العالم عنها شيئا ، وأن نجرب منها شيئا ، فانا أعتقد إذن في مثل هذه الحالات أن يكون تدخل القانون في الحالات الضارة بغير رغبة الشخص الذي وقع عليه الضرر ، فحسب .

ومن الواضح ان الجنسيتين من الرجال والنساء على السواء لن يحتملوا الرأي القائل بوجوب اختيار الدولة للأزواج والزوجات ، مهما حبذ الفكرة علماء الطب والحيوان ، وهكذا يظهر بوضوح ان الرأي العام العادي على حق ، لأن أى اختيار يفضلونه بأنفسهم أفضل من أى زواج آخر يحملون عليه . وما ينطبق على الزواج ينطبق على اختيار العمل أو الحرفة على الرغم من أن بعض الناس لا يفضلون نوعا خاصا من العمل . فهناك أغلبية عظيمة تفضل عملا معيناً على بقية الاعمال . وسيبرهنون على كفايتهم في العمل الذي يختارونه بعكس الحال اذا تدخلت الحكومة وفرضت نوعا خاصا من العمل . ولعل الحالات التي يصمم فيها الشخص على قبول نوع واحد من العمل ، لا يرضى عنه بديلا مهما كلفه الأمر حالات نادرة ولكنها تدل وتكشف للعالم عن شخصيات لها خطرها الأعظم ومن هؤلاء جان دارك وفلورنس نيتنجل . فقد تحدثت كل منهما ببيتها لتطيع نداء واجبها . والمصلحون والثوريون من هذا النوع غالباً

كما زيني مثلا وكذلك بعض رجال العلم وفي هذه الحالات يكون تصميم الشخص مدعاة لاحترامه وتقديره حتى لو لم تكن هناك دلائل أو بشائر تتوافق مع هذه الغاية التي يلج عليها الشخص . وليست لطاعة الشعور الداخلى باعنه على شيء ضارفي الغالب . ولكنها قد تحقق الخير أحيانا . وتبقى الصعوبة العملية قائمة في التمييز بين هذه الدوافع وبين بعض الرغبات التي قد تظهر ملحة حتى تتخذ صورة الدافع الشديد . فكثير من الشباب يشتهي أن يكون كاتباً دون أن تكون له دوافع داخلية لتأليف نوع معين من الكتابة ، أو ليكون مصورا وهو لم يرزق موهبة للتصوير مثلا . ولكن تتضح الفروق بالتجربة البسيطة بين الدافع الحقيقي والدافع السطحي . وثمة ضرر غاية في البساطة اذا ما تحققنا من هذا الدافع الظاهري . بسيط بالنسبة للخطر الذي قد ينشأ عن كبت الدافع الحقيقي ، فالرجل العادي يميل الى كبت الدافع الحقيقي أكثر من اظهاره ، لأنه يخيل اليه أن هذا الدافع فوضوي غير حكيم ومن العسير على مثل هذا الدافع أن يظهر في المستقبل بصورة جميلة .

وما هو حق بالنسبة لما نلاحظه بوضوح في حياة الشخصيات العظيمة أقل وضوحاً نوعاً ما بالنسبة لكل فرد له مقدرة معينة في الحياة . هناك دافع يدفع المرء لاتجاه خاص ، لا يظهر في زمن الطفولة - وقد يظهر - ولكنه ينمو بالتدريج حسب نوع التعليم والفرص المهيئة له . والنتيجة اذن انه يجب التمييز بين الدافع المباشر لنشاط معين لذاته وليس من أجل شيء آخر . وبين الرغبة في النتائج المتوقعة عن هذا العمل أو هذا النشاط فقد يشتهي شاب مثلا الجوائز المعروضة لعمل ما دون أن يكون له أي دافع ارادي نحو هذا العمل الذي رصدت من أجله الجوائز . ولكن هؤلاء الذين يقومون بهذا العمل ، ومع انهم يشتهون الجوائز ، الا ان لهم دائما في طبيعتهم من الدوافع ما يقودهم الى اختيار طريق معين لاشباع طموحهم . هذا الحافز الفني - كما يجب أن نسميه - له أهمية لا تقار بالنسبة للفرد وبالنسبة للعالم أيضا . فاذا احترمتاه في أنفسنا ، وفي الآخرين ، فمن المؤكد صلاح العالم . ومن السهل أن نشوء الطبائع البشرية للاطفال ق . و أن نبعثها كما نشاء ، لان

طبائعهم طبيع هشة نينة ، والآباء والمعلمون أعداء لها في الغالب ، ونظامنا الإقتصادي يحطمها حتى آخر كسرة . النتيجة لذلك أن تبدأ المخلوقات البشرية في ألا تكون أفراد متميزين أو أن يحتفظوا بالكبرياء أنشخصي ، وهو حق يكتسبونه بمولدهم ، بل يصيرون آلات صناعية أليفة هادئة انطبع . هذا هو الشر الاساسي الذي ينتج من انعدام الحرية ، وهو شر يأخذ في الشيوع والذوبوع كلما ازداد السكان واتسع النظام الآلي .

والاشياء التي يشتتها الناس كثيرة مختلفة ، منها الإعجاب والحب والقوة والطمأنينة واليسر ومسارب الطاقة والنشاط ، ولكن ليست هذه المعاني المجردة هي كل ما يجعل فردا معينا يختلف عن الآخر . وتواجهني كلما ذهبت الى حديقة الحيوانات هذه الحقيقة ، الا وهي أن حركات النعامة تمتاز بطابع خاص يميزها عن حركات الببغاء أو الزرافة . ومن أشق الاشياء علي أن أعبر عن هذا الطابع في كلمات . ومع ذلك فانا لا نشعر ان كل ما يفعله حيوان من هذه الحيوانات هو ما كنا ننتظره منه ، هذه الشخصية غير المحدودة هي التي تكون شخصية الحيوان وهي التي تبعث فينا السرور من مراقبة الحيوانات المختلفة . وكذلك الإنسان اذا لم تقيد أو تؤثر عليه تأثيرا اقتصاديا أو سياسيا ، فإن له الخاصية الفردية المميزة نفسها . وهي شيء غريزي ، لن يتمكن بدونه رجل أو امرأة من الحصول على شيء من الأهمية أو استحقاق المميزات الانسانية كلها الخاصة بالجنس البشري . وهي هذه الغريزة الفردية نفسها التي يعشقها الفنان - أو أي رجل مبتدع آخر - يمتاز بظهور هذه الخاصية فيه أكثر من الشخص العادي . والمجتمع الذي يحطم هذه الغريزة سواء عمدا أو اتفاقا - سيفقد بعد وقت قصير كل علامات الحياة وسيصبح مجتمع تقاليد . . . مجتمعا لا يمكن أن نرجو له التقدم . . مجتمعا لا غرض له من وجوده . فالمحافظة على هذا الدافع وتقويته من الغايات الرئيسية التي يجب أن تنشدها الهيئات السياسية كلها .

- ٤ -

والآن وقد وصلنا الى بعض المبادئ الاساسية في الحرية

الشخصية والتقنيه العام ، يمكننا أن نقسم الدوافع الانسانية
 قسمين : واحدة تملكية وأخرى ابداعية بنائية . والهيئات الاجتماعية
 هي الثياب التي تسيخ على هذه الدوافع ، كما يمكن تصنيفها
 وتجسيمها وفق الدوافع التي تتجسمها . والملك هو التعبير
 المباشر عن التملك ، كما ان الفن والعلم من التعبيرات المباشرة عن
 الدوافع الابداعية . وانتملك اما ان يكون دفاعيا أو تحصيليا ، فهو
 اما أن تقتصر مهمته في المحافظة على الملك ضد النصوص أو ان يبحث
 عن تحصيله من شخص يملكه في ذلك الوقت . وفي كلتا الحالتين
 يبقى الموقف العدائي ضروريا تجاه الآخرين . وقد يكون مخطئين
 اذا قلنا ان التملك الدفاعي حق أو عدل ، في حين أن النوع التحصيلي
 وحده هو الملوم ، وهو وحده انجائر . فان كان الظلم واضحا
 شائعا في كل مكان في الحالة الحاضرة فان التملك الدفاعي هو
 الملوم وهو الجائر والواقع ان كليهما شر وجور .

ومن الضروري أن تتدخل الدولة بصدد الغرائز التملكية ،
 فمن الممكن الحصول على بعض الخيرات الاحتفاظ بها بالقوة ،
 في حين يستحيل ذلك بالنسبة للبعض الآخر . والحصول على
 زوجة أمر ممكن بالقوة — كما كان الرومان يحصلون على السبايا
 ولكن ليس في الامكان التمتع بحب الزوجة بمثل هذه الوسيلة ،
 وما من واقعه لدينا تشهد لنا على أن الرومان كانوا يحرصون
 على اكتساب عواطف سباياهم . ففي العادة ، لا يرعى من تتمكن
 منه اغرائز التملكية اهتمامه الى الحب ، بل يهتم بما تضمنته له
 القوة . الخيرات المادية كلها تقريبا يتمتع بها رجال من هذا الطراز
 ولعل الحرية في الحصول على هذه الخيرات — اذا لم يقيد بها شيء —
 تجعل من القوى غنيا ، ومن الضعيف معوزا ، ويتغير ذلك تغيرا
 طفيفا في المجتمع انراسمالي تبعا للقوانين الموضوعة ، فيمسي
 الشخص الماكث فردا غنيا ، على حين يمسي الشخص الامين معدما .
 وذلك لان قوة الدولة لم توضع الا وفقا لاهواء الرجال ، ولم تتوطد
 أركانها على مجادى عادلة حكيمة بل وفقا لحكم تقليدية ، ليس لها
 من تفسير سوى تفسير تاريخي محض .

ففي كل ما يختص بالملك واستعمال القوة تنتهي بنا الحرية
 المطلقة الى الفوضى والظلم . ليست الحرية للقتل ، والسرقة

وانخداع من حق الافراد ولو أنها مازالت من حق الدول العظمى بعضها مع البعض الآخر ، وان كانت تستغل باسم الوطنية . فيجب - سواء للأفراد أو الدول - ألا يكونوا أحرارا في استعمال القوة كما تتفق وأهوامهم . ولا يحق استعمالها إلا في الحوادث المفاجئة التي تسوغها هيئته القانون . كما يجب وجود سلطة عامة وظيفتها كبت هذه القوة وكبح جماحها وتقليل استغلالها بواسطة الافراد . واستعمال القوة يصبح خاصا لو مارسها إحدى الهيئات التي تتكون منها الدولة أو من مجموعة أفراد لا بواسطة السلطة المحايدة العامة تبعا لقانون في مصلحة الجميع .

أما النظام الخاص بالملكية الفردية الذي نعيش فيه فلا يفعل شيئا مطلقا لتقييد استعمال القوة الخاص . فمثلا إذا كان هناك شخص يملك قطعة أرض فله حق استعمال القوة مع كل من يطأ أرضه ، دون أن يكون لهذا الأخير حق استعمال القوة ضده ، ومن الواضح أن بعض القيود ضروري في عبور الأراضي لصالح الزراعة ولكن مثل هذه القيود إذا عهدنا بحق تنفيذها إلى الشخص المالك فعلي الدولة أن تثبت من أن الأرض التي يشغلها لا تزيد عن الخدمة العامة التي يؤديها للمجتمع ، وأن نصيبه من إنتاج الأرض - لا يزيد عن جزائه على أعماله ، ولكن هذا الحق - بالنسبة لأن الحكومات هي حكومات الملاك وأصحاب رؤوس الأموال فإنه يمكنهم بواسطة الضغط الاقتصادي - استغلال هذه القوة ضد من لا يملك شيئا . هذا الاستغلال للقوة يحل القانون ، أما باقي الأعمال التي يرتكبها الفقير ضد الغنى فتعد غير مشروعة . وهذا ليس من العدل في شيء ولا يضعف أبدا من استعمال القوة الشخصية كما ينبغي أن يضعفها فنحن نحتاج في عالم الدوافع الملكية ، وبالنسبة لاستعمال القوة التي تثيرها هذه الأشياء - نحتاج إلى هيئة عامة محايدة هي الدولة لاقرار الحرية والعدالة . وإن أردنا محور الفوضى الدولية في علاقات الأمم بعضها مع بعض فيجب تأليف نوع من البرلمان العالمي . ولكن يجب أن يكون الشعور الذي يكمن تحت هذا القيد العام شمورا طائفا مستمدا من الحرية . ويتم ذلك بمنح الطغيان الشخصي ثم تحرير الدوافع الانبعاثية . ولكيلا يكون ضرر التقيد العام أكبر من نفعه ، يجب أن يكون بحيث تترك الحرية بأكملها

للاستغلال الذاتى فى كل مالا يختص بالاستعمال الفردى للقوة .
ولعل أغلب الحكومات قد فشلت فى تحقيق هذه الاغراض . ولا
استطيع القول أن هناك شواهد تدل على أى اصطلاح لها .

أما الدوافع الابداعية فتختلف الاختلاف كله عن الدوافع
انتملكية ، فربح أحد الافراد ليس خسارة للآخرين ، فذلك الرجل
الذى يكتشف اكتشافاً علمياً ؛ أو يقرض الشعر ؛ فيزيد فى ثروة
الآخرين ، كما يزيد من ثروة نفسه تماماً . وأى ثراء فى المعرفة
أو الفن ربح لكل من يتأثر بهما ، لا لمنشئهما الاول فحسب . هؤلاء
الذين يشعرون بأفراح الحياة ، هناة وسلام الآخرين ، كما أنهم
سعداء هم أنفسهم . والقوة لا يمكن أن تبتدع هذه الاشياء ، ولكن
يمكنها تعطيلها ، ومن المستحيل وضع أى قانون أو مبدأ لتوزيعها
بالعدل مادام كل ربح ربحاً للجميع . ولهذا الاسباب يجب أن
يتحرر الجانب الابداعى فى كل فرد تحراً مطلقاً من القيد العام
كى يقلل سلبها قويا عظيماً ، كما أن وظيفة الدولة تجاه هذا الجانب
من حياة الأفراد تنحصر فى العمل على امدادهم بالفرص والمسارب
اللازمة .

الحياة وجهان ، وجه يتحكم فيه المجتمع ، ووجه يتحكم فيه
الفرد ، والوجه الذى يتحكم فيه الفرد أهم الوجهين فى حياة العظماء
والعابرة والمفكرين . ويجب تقييد هذا الوجه اذا كان وحشياً
فحسب ، أما اذا لم يكن كذلك فلنفعل ما فى وسعنا كى نجعله
عظيماً قويا على قدر الامكان ، وغاية التعليم ليس لها أن تجعل الافراد
يفكرون جميعاً بطريقة واحدة ، بل فى أن تجعل كل منهم يفكر
بالاسلوب الذى يعبر تعبيراً كاملاً عن شخصيته . وبصدد
اختيار ما يجذبهم الى العمل ، فاذا لم يكن جمع المال جاذبهم فلم
الحرية فى القيام بعمل ضئيل نظير أجر ضئيل ، وفى انفاق أوقات
فراغهم كيفما شاؤوا . وكل اعتراض يوجه الى حرية التفكير أو يحقر
من المعرفة ، يجب أن يتلاشى من الوجود بطبيعة الحال .

ويتميز العالم الآن بالمجتمعات الكبيرة ، السياسية والاقتصادية
منها . هذه المجتمعات لها من النفوذ والتأثير ما تستغله غالباً فى
تشبيط النجدة فى العمل والفكر ، وكان الاولى أن يكون الامر منها على

عكس ذلك ، فتمنح الحرية الكافية للأفراد بدون فوضى أو اضطدام عنيف ، ولا تتدخل كما قلنا من قبل في اتجاه القوة الخاصة انبثقة عن استعمال الافراد في تخصيصهم الخيرات المادية . كما كان يجب تمشيا مع التطور والتقدم أن تترك نصيبا كبيرا من نفوذها في أيدي الافراد والجماعات الصغيرة ، فإذا لم يتحقق ذلك فلا بد أن تصبح هذه المجتمعات ، مجتمعات تقوم على الطغيان والظلم . لان العادة التي تتكون من هذا النفوذ وهذه القوة ستتدخل في الوقت المناسب لتحطيم كل ارادة شخصية وكل استقلال ذاتي .

والمشكلة التي تواجه العالم هي العلاقة بين الحرية الشخصية وبين الزيادة المستمرة في آفاق المجتمعات واتساعها المستمر ، وإذا لم تحل هذه المشكلة فلن يشعر الافراد الا قليلا بالحرية والامل والحياة ، وسيمسى الناس أكثر خضوعا للأوامر المفروضة عليهم مثل هذا المجتمع المكون من هؤلاء الافراد ليس بالمجتمع الذي يزدهر فيه التقدم ، ولا نرجو منه ان يضيف شيئا من الممتلكات الروحية والعقلية الى تراث العالم ، ولا تنضج مثل هذه الثمار سوى الحرية الشخصية وتشجيع الاستقلال الذاتي . وهؤلاء الذين يقاومون السلطة عندما تطغى على استقلال الفرد وحريةته يؤدون خدمة عظيمة للمجتمع الذي يعيشون فيه مهما يكن تقدير المجتمع لهذه الخدمة تافها . فإذا عدنا الى الماضي تأكدنا من ذلك ولن يقل الامر صوابا وحكمة لو نظرنا الى الحاضر والمستقبل .

الفصل الخامس

القومية والعالية

وما ننشده في العلاقات التي بين الأفراد ، هو ما ننشده أيضا بين الامم بعضها وبعض من حيث أن تكون لكل أمة الحرية الخاصة في تقرير شئونها الداخلية وان تتبع قانونا عاما في مكان القوة الخاصة في علاقاتها الخارجية . ومادام القانون يسرى على افراد الأمة الواحدة فليس لنا الا الالاح في المطالبة بالحرية ضمانا لهم في احوالهم الشخصية مادام ذلك هو ما يعتقدونه . فلقد ضمنا الآن الخضوع للقانون على أية حالة منذ نهاية العصر الوسيط . أما العلاقات بين الدول فحالها معكوس تماما ، فما نفتقده هنا هو انقانون والحكومة المركزية مادام لكل منها الاستقلال في علاقاتها الخارجية كما هو لها في شئونها الداخلية . والحالة التي بلغناها في أوروبا تتماثل مع تلك التي بلغناها في شئوننا الداخلية أثناء حرب انوردت War of 1870-71 عندما نفّض البارونات الثائرون أيديهم من محاولة المحافظة على سلامة الملك . وهكذا ، وان يكن الهدف واحدا في الحالتين الا أن الخطوات التي يجب أن تتبع للوصول اليه تختلف اختلافا بينا .

ولن نأمل في شيء عالمي أو نظام عادل حتى تقترب حدود الدولة على قدر الامكان من حدود الأمة . ولكن من الصعب تحديد ما نعنيه بكلمة « أمة » . هل الايرلنديون أمة ؟ يقول أهل البلاد وحكامها : نعم . اما الاتحاديون فيقولون : لا . وفي هذه الحالة لن تخرج المسألة عن كونها مسألة جزئية . وسيخبرك الالمان أن القطب الشمالي الروسي أمة . ولكن اذا سئلوا عن القطب الشمالي البروسي ، وهل هو أمة كذلك ، فسيؤكدون أنه ليس الا جزءا من بروسيا . ومن الممكن تأجير الاساتذة لكي يثبتوا يجادل مبنى على

علم الاجناس أو اللغة أو التاريخ ان الجماعة التي يجادون من اجلها
أمة أو غير أمة بحسب ما يطلب منهم مستأجروهم ، ولكي نتجنب
هذه الاشكالات فلنحاول تعريف الأمة وتحديد معناها .

يجب ألا يكون تعريف الأمة حسب اللغة أو الاصل التاريخي
العام ولو أن هذه الامور قد تساعد على تكوين أمة من الامم . فنحن
نجد أن سويسرا أمة على الرغم من اختلاف الجنس واللغة والدين ،
وانجلترا واسكتلندا تكونان أمة واحدة مع أنهما لم تكونا كذلك
قبل الحرب الأهلية ، وهذا ما أشعار اليه كرومويل في قوله : انه
ليفضل أن يكون رعية للملكية على أن يكون رعية للاسكتلنديين .
ولقد كانت بريطانيا دولة واحدة قبل أن تكون أمة واحدة ، في حين
أن ألمانيا على العكس كانت أمة واحدة قبل أن تكون دولة واحدة .

والذي يكون الأمة : شعور وغريزة ، شعور بالتماثل ،
وغريزة الانتماء إلى فصيلة أو قطيع ؛ وهذه الغريزة امتداد للغريزة
التي تكون قطيعاً من الضم أو أية فصيلة أخرى من الحيوان .
والشعور الذي يصاحب هذه الغريزة هو نوع راق من الشعور
العائلي . فنحن عندما نعود من انجلترا بعد رحلة طويلة في أوربا
نشعر بشيء محبوب في الطرقات المالوفة ، ومن السهل علينا في
هذه الحالة المشوقة الاعتقاد ان الانجليز عامة شعب فاضل ، في
حين ان كثيراً من الأجانب قد رزقوا بالشر والمكر . مثل هذا الشعور
يجعل من اليسر بمكان تكوين أمة في دولة ما .

ولا يشق علينا اطاعة أوامر أو قوانين أهلية ، فنحن نشعر
أنها حكومتنا وأن قوانيننا ليست أكثر من القوانين التي نضعها
بأنفسنا إذا صرنا حكاما . وهناك حساسة غريزية لا شعورية تهدف
إلى غاية مشتركة بين أفراد الأمة الواحدة ، وهذا يظهر بوضوح
عندما يستعر أوار الحرب أو يلوح خطرهما ، فما من شخص يتخذ
موقفا منعزلا في هذه الحالة أو ضد أوامر الحكومة أو يشعر بصراع
داخلي ، يختلف عن أي شعور آخر اذا هو اتخذ هذا الموقف المنعزل
أو ضد أية حكومة أجنبية قد يصادف وجوده آنذاك تحت سيطرتها
فهو اذا انزل عن أمته ، فقد يأمل وقوفها إلى جانبه . أو رجوعها إلى
رأيه يوما من الايام . أما حين وقوفه في وجه حكومة أجنبية فلن
يرجو بصيصاً من هذا الامل . وهذه الغريزة الجماعية على أي

الاشكال تكشففت هي مايكون الامة ، وما يجعل من الاهمية الى
الدرجة انقصوى ان تكون الحدود الموضوعية للامم هي بعينها الحدود
الموضوعية للدول .

والشعور القومى حقيقة لا يمكن نكرانها ، كما يجب عدم
نجاهلها في المجتمعات فانه يقوى يتمكن ويصير مبعثا لنضال
طويل ، ولا يمكن عندئذ رده الى حظيرة السلام الا بتركة حرا طليقا
مادام غير وحشى . ولكنه ليس في ذاته من المشاعر المحببة او الحيرة
فكل شئ يضيق من التعاطف العام للجنس الانسانى كله بغض
مقيت . ومن الاشياء المحببة التنوع فى العادات والتقاليد ، مادام
يجعل فى استطاعة الامم المختلفة انتاج نماذج متباينة من العبقريات

أما الشعور الوطنى ، فيتسم بعنصر خفى أو واضح من العداء
للجانب ، وما كان لهذا الشعور الوطنى أن يوجد فى أمة حرة تمام
الحرية من ضغط خارجى عليها بعداء مماثل .

وغريزة الجماعة مما ينتج نوعا ضارا من ضيق الافق فى
الاخلاق ، فالرجال جميعا يرون أن الخير هو ما ينفع جماعتهم ،
والشر هو ما يتعارض ومصالحهم حتى ولو كان هذا الشر فى
مصلحة الجنس البشرى كله كوحدة . نشاهد هذه الاخلاق
الجماعية فى وأقات الحروب وانها لمن أكثر الاشياء طبيعية فى
التفكير العادى فعلى الرغم من ان الانجليز يعتقدون ان هزيمة الالمان
واجبة لسعادة العالم فانهم يقدرون الجندى الالمانى الذى دافع
عن بلاده دفاعا مجيدا وهذا لأنه لم يتبادرالى اذهانهم ولم يتطرق
الى عقولهم لحظة واحدة أن من الواجب على أعمالهم أن تقاد
بأخلاقية اسمى بكثير من أخلاقية الجماعة .

كل انسان على حق اذا اشتغلت أفكاره بوطنه أكثر من
اشتغالها بالاطوان الأخرى ، لان أعماله أعقق تأثيرا فى أمته عنها
فى أية أمه أخرى . بيد انه من الواجب أن تختلف هذه النظرة فى
زمن الحرب عنها فى زمن السلم ففىما يختص بالمسائل التى تهتم
الامم الأخرى كما تهتم أمته ، عليه أن يعد الخير العالمى فوق كل
شئ والا يدع عقله محنودا منطويا على مطالب الجماعة الخاصة
أو على مطالب أمته .

ومعادام هذا الشعور القومي موجودا فمن أهم الاشياء أن تكون لكل أمة حكمة مستقلة بنسئونها الداخلية . ولا يمكن أن تقسوم الحكومة على القوة والاستبداد الا اذا كان افرادالامة ينظرون اليها نظرات عدائية ، وهذه النظرات لا يمكن أن تكون الا اذا شععروا انها تنتمى الى أمة أجنبية . وتقابل هذه المبادئ مصاعب جملة فى الحالات التى يعيش فيها أفراد الامم المختلفة جنبا الى جنب فى منطقة واحدة كما هو الامر فى البلقان ، وهناك صعوبات أخرى فى بعض الاماكن التى تجعل لها الاسباب الجغرافية الخاصة أهمية دولية عظمى كقناة السويس وقناة بنما . وفى مثل هذهالحالات يجب ان تخضع رغبات اسكان المحلية للسلطة الدولية . وعلى العموم فالاستثناءات قليلة جدا للمبدأ الذى يقول : أن حدود الامة هى حدود الدولة .

ولا يهديننا هذا المبدأ فى سبيل تنظيم العلاقات بين الدول ، كما لا نستطيع بوساطته تحديد المطامع والخلافات بينالامم المتعادية فكل دولة عظمى تعلن حريتها العامة - لا فى المسائل الداخليةفحسب - ولكن فى المسائل الخارجية كذلك . هذا الاعلان للحرية فى هذا الجانب الاخير ينتهى الى الاشتباك والاصطدام بمطالب ومطامع الدول العظمى الاخرى ، ولا يمكن تجنب هذا الاشتباك وهذا انتصاهم الا بوسيلتين : الحرب والسياسة . والسياسة لا تقوم فى الواقع الا فى التهديد باعلان الحرب . وكما لا يوجد مايسوغ للفرد أن يعلن حريته المطلقة ، فكذلك ليس من حق الدولة اعلان مثل هذه الحرية . وتقرير هذه الحرية المطلقة معناه فى اواقع اقرار المسائل الخارجية بالقوة المحضة . فعندما تهتم دولتان بمسألة واحدة ، يصبح الاقرار النهائى لهذه المسألة متوقفا على مدى الاعتقاد فى أيتهما الاقوى . وهذا من الفوضى البدائية ، « أو حرب ضد الجميع » كما قال هوبز انه المبدأ الاول للانسانية .

فليس فى وسعنا اذن ضمان السلم فى العالم . أو اقرار المسائل العالمية طبقا لقانون دولى ، مانم تتنازل الدول عن حريتها المطلقة فى علاقتها الخارجية ، وتدع الفصل فى مثل هذه الامور فى ايدي أداة حكومية عالمية ، تشريعية ، وقضائية معا . ولا يكفى وجود عصابة الامم لكى تفصل فى الامور تبعا لقانون دولى موضوع

ولكن من الضروري أيضا وجود هيئة لتنفيذ هذا القانون ، هيئة نها من القوة ما يمكنها من ضم أراضي من دولة الى دولة أخرى اذا رأت أن هذا الانضمام عادل ومتشئ مع تطورات الأجيال . ويخطئ دعاة السلام أشد الخطأ وهم ينادون بترك الحالة الدولية كما هي ، أعني الحدود . فبعض الأمم يقوى وبعضها يضعف ، وتعداد السكان يتغير تبعاً للهجرة والنزوح . فليس ثمة سبب معقول لعدم رضا الدولة في تغير الحدود في مثل هذه الأحوال . فان لم توجد مثل هذه القوة الدولية للقيام بهذا التغير فقد يشتد الميل إلى الحرب ، وقد يطفئ .

فيجب أن يكون للهيئة الدولية أسطول وجيش ، هما انجيش والاسطول الموجودان الوحيدان . وأما استعمال القوة فيصبح شرعياً فقط للتقليل من شرور القوة الموجودة في العالم فطالما كان الناس أحراراً في استعمال غرائزهم الوحشية ، فسيستغل بعض الرجال أو الجماعات منهم هذه الحرية لاضطهادهم وسرقتهم ولذلك كان أبوليس ضرورياً للحد من استعمال القوة القانونية بواسطة الدول المنفصلة .

واني أعتقد أن رجائي معقول فلو وجدت هذه الحكومة الدولية التي تملك هذا الجيش وهذا الأسطول بحيث لا يوجد غيرها في الوجود فسيصبح استعمال القوة في تنفيذ أوامرها وقتياً فقط وستظهر بعد وقت قصير فوائد القانون بعد هذه الفوضى . وستتمتع الحكومة الدولية بسيطرة هائلة لا ريب في ذلك . ولن تحلم أية دولة بالخروج على إراداتها ، وحالما نصل إلى هذه النتيجة لن يكون للجيش والأسطول أية ضرورة .

والطريق طويل أمامنا للوصول إلى بناء هذه السلطة الدولية ولكن ليس من العسير التكهّن بالخطوات التي قد تصل بنا بالتدريج إلى هذه النتيجة . فهناك ازدياد مستمر للخصوم لصوت العقل بدلاً من استعمال القوة ، والتنبيه إلى أن الاشتباكات والمطامع الدولية وهنئة في الواقع . وحتى لو قام نزاع حقيقي لعله ما . . فيجب أن ندرك بوضوح أن الاستسلام أفضل وأقل عذاباً وألماً من استعمال القوة .

ويوما بعد يوم ، ومع تقدم المخترعات ، تزداد اتحارب هولاً

يرى معظم ما تجره في اذيالها من الخراب . وتواجه الاجناس المتقدمة في العلم اما بالاتفاق التام أو الهلاك المبين . وهذه الحرب الحالية قد جعلت هذا الاختيار أشد وضوحا عن ذي قبل . وما أصعب الاعتقاد - حينما توهب النزعات الدول والعداوات الوقت الكافي لكي تبتدد وتخذ - ان يختار الرجال تحطيم انحضارة بدلا من العمل على ثلاثي الحروب .

وقد تتنازع الدول على ثلاثة أمور رئيسية : الضرائب الجمركية (التعاريف) وهي وهم ، احتقار الاجناس وهو جريمة ، والفخر والاعتزاز بالقوة والتملك ؛ وهي حماقات طفل صغير .

أما بصدد الضرائب ، فالجدال حولها مألوف ، ولن أردده . والسبب الوحيد الذي يجعل هذا الجدل غير مقنع هو وجود العداوة الكامنة بين الأمم . فلن يقترح امرؤ وضع ضريبة بين إنجلترا واسكتلندا أو بين لنكشير ويوركشير . ومع ذلك فإن المناقشات التي تدافع عن التعاريف بين الأمم ، هي يمينها المناقشات التي يمكن استغلالها لفرض الضرائب بين مدن الأمة الواحدة ، فمن البديهيات أن تصبح حرية التجارة ذات فائدة فلجنس البشري ، وسنقرها على الفور غدا اذا لم توجد البغضاء والشحناء بين الأمم وبالنظر الى ضمان السلام العالمي نجد ان حرية التجارة بين الأمم المتحضرة . ليست على درجة من الاهمية حتى يصبح انبواب المفتوح الى استقلالها وحريتها . فالرغبة في فتح الاسواق الكبيرة من الاسباب المباشرة للحرب .

وقد أصبح استقلال ما يسمى « بالاجناس المنحلة » واحدا من الموضوعات الرئيسية للسياسة الأوربية ، فالتجارة ليست وحدها ما يطلب ، وانما المطلوب الفرص للاستغلال مبدئيا . والاقتصاد هنا أكثر مساسا من الصناعة ، ويصبح الدبلوماسيون المتعادون في أغلب الأحيان - شعروا أو لم يشعروا - خدما لفئات المالكين المتعادية والماليون - ولو انهم ليسوا أمة خاصة - يتقنون فن الرجاء لاقتناع الأمة ، وأغراء دافع الضرائب باستئانة مصروفات يكدسون منها الفوائد . فالشعور التي يسببونها للوطن ، والخراب الذي ينشرونه بين الاجناس التي يستغلونها ،

ليست الا جزءا من الثمن الذى يجب على العالم دفعه جزاء رضائه
بالنظام الرأسمالى .

ولكن ليست التعاريف ، ولا المليون أصل المتاعب كلها .
اذا لم يقم ذلك على انكبرياء الوطنية . هذه الكبرياء الوطنية قد
تفيد لو انها اتجهت اتجاهها صالحا فى المسائل التى تتصل بالحضارة
فلو اننا زهونا وافتخرنا بشعرائنا وعلمائنا ، أو بالعدل والانسانية
المتحققين فى نظامنا الاجتماعى ، فسنجد الفخر الوطنى منبها
ومنعشا للمحاولات القيمة .

ولكن هذه الاشياء الاخيرة لا تلعب غير دور ثانوى جدا .
فالزهو الوطنى كما يوجد الآن لا يهتم ولا يتخذ له موضوعا .
غير القوة والسيطرة . وهذى المستعمرات التى تملكها الامه وقدرتها
على فرض ارادتها فوق اعتراضات الدول الاخرى . وهو فى هذا
توجهه اخلاقية الجماعة . من الواضح . تماما لى تسعة أعشار
الامه - اذا ناقضت امه اخرى - ان دولتهم على حق . فان لم
تكن على حق فى هذه المسألة خاصة فانهم يعتقدون انها تدافع عن
مثل اعلى عامة من كل المثل التى تحتوى خلفها الدول الاخرى وان
كل زيادة فى قوتنا زيادة فى خير العالم . وما دامت كل دولة تعتقد
هذا الاعتقاد بنفسها فكل منها على استعداد لخوض غمار الحرب
فى أى ميدان تأمل أملا كبيرا أن تنتصر فيه ، وطالما جثم هذا
الشعور فان أى أمل فى التعاون العالمى سيطل مظلما .

ولو حرر الناس أنفسهم من هذا الشعور بالحقد والعدا تجاه
الامم المختلفة فسيرون أن المسائل التى تتعاون فيها الامم ترجع
كفتها عن هذه التى تصطدم من اجها وسيذكرون ان التجارة لا يمكن
أن تقتصر بالحرب . فالرجل الذى يبيع بضاعته لا يضرك فى شيء .
فما من أحد يعد الجزائر أو الخباز من أعدائه لانهما يمتصان أمواله
ولكن عندما تصل اليك البضائع من بلد أجنبى فسيزعمون أننا
نقاسى كثيرا من تشيعنا لها . ولن يذكر أحد فى تلك اللحظة أننا
نجهلهم يقاسون أيضا بصادراتنا اليهم . وفى هذا البلد الاجنبى .
سيعدون بضائعنا خطرا عليهم . فى حين أنهم سيتناسون البضائع
التي تشتريها منهم .

فالنظام التجارى الذى فرضه علينا المنتجون الذين يخافون المنافسة الاجنبية بالضمانات . والاقتصاديون المسممون بداء الوطنية . . هذا النظام فى جملة نظام باطل بطلانا مطلقا . فالتجارة ببساطة نتيجة لتوزيع العمل . فلن يستطيع اى رجل انتاج كل ما يحتاج اليه من بضائع ، ولذلك وجب عليه أن يبادل انتاجه بانتاج اناس آخرين . وما ينطبق على الافراد ينطبق على الدول . ولا داعى مطلقا لأن تنتج الامة بنفسها كل ما تحتاج اليه من بضائع وانما من الخير أن تخصص فى البضائع التى لها امتياز أكبر فى انتاجها ، وان تبادل ما يزيد عن استهلاك دولة أخرى بنوع آخر من بضائعها . فليس ثمة فائدة من تصدير البضائع ما لم يكن ذلك لاستيراد بضائع اخرى فى مقابلها . وانقصاب الذى يستغنى يلحومه عن خبز الخباز واحذية الحذاء وملابس القماش ، سيحد نفسه سريعا فى حال يؤسف لها . وليس بأقل حقا من ذلك القصاب من يدعو الى حماية البضائع الوطنية والذى يرغب فى تصدير بضائعه الى الخارج دون أن تتسلم الائمان على هيئة بضائع نستوردها من الخارج .

لقد كان نظام الاجور سببا فى أن يعتقد الناس أن العمل هو ما يحتاج اليه الرجل وهذا بالطبع وهم باطل ، فان ما نحتاج اليه هو البضائع الناتجة عن العمل . وكلما نقص العمل الذى ينتج كمية معينة من البضائع كان ذلك أفضل ، ولكن نظرا لنظامنا الاقتصادى يمنع كل توفير فى وسائل العمل الفرصة لاصحاب الاعمال لطرد عدد من موظفيهم ، ويسبب الحرمان لعائلاتهم ، مع العلم بأن هناك نظاما أقدم وأحكم ينتج زيادة فى الاجور فقط ، ويخفف ساعات العمل ويقلل منها مع عدم خفض الاجور بتاتا .

فنظامنا الاقتصادى نظام مضطرب . يجعل اهتمام الفرد مشتبكا مع اهتمام الجماعة بألاف من الطرق ، فى حين أن هذا الاشتباك ضار . وستصبح فوائد التجارة ومضار التعاريف الجمركية واضحة للعيان فى نظام آخر أكثر حكمة .

واذا تركنا التجارة جانبا ، وجدنا أن الامم كلها تتفق على كل ما نسميه بالحضارة ، فالاختراعات والاكتشافات تجلب النفع للجميع ، وتقدم العلم من المسائل التى تهمل العالم المتحضر . وسواء كان العالم انجليزيا أو فرنسيا أو ألمانيا فلا أهمية لذلك على الإطلاق .

فاكتشافاته معروضة للجميع ولا يقعدنا عن الانتفاع بها إلا الذكاء .
وكل دنيا الفن والادب والعلم ، عالية . وما يزدهر منها في بلد لا يملكه
عدا البلد وحده ، وانما يملكه الجنس البشرى كله . واذا تساءلنا :
ما الذى يسمو بالجنس البشرى عن مستوى الوحوش ؟ ما الاشياء
التي تجعلنا نعتقد أن الانسان أكثر قيمة من أى نوع من الحيوانات؟
لن نجد في اجابتنا شيئا واحدا يمكن أن تملكه أمة بمفردها تملكا
ماديا ، بل كلها اشياء يشترك فيها العالم اجمع ، وهؤلاء الذين
يهتمون بهذه الاشياء ويقدرونها حق قدرها ، لن ينظروا الا قيما
يستطيع أن يفعله الانسان للعالم من خير . فلن يحتفلوا للحدود
القومية ، ولن يهتموا بالجنسية التي يتجنس بها شخص ما .

لقد تبنت لى أهمية التعاون العالمى خارج محيط السياسة
على أثر تجربتي الخاصة . فمنذ أمد قريب ، كنت أشتغل بتدريس
علم جديد لا يستطيع تدريسه الا رجال معدودون في العالم ، وكان
عملى فى هذا العلم يعتمد على مؤلفات رجل ألماني وآخر ايطالي ، وكان
يقد الى الطلاب من جميع اقطار العالم . . من فرنسا وإلمانيا والنمسا
والروسيا واليونان واليابان والصين والهند وأمريكا . ولم يشعر
أحد منا بالاختلاف القومى . . كنا نشعر أننا خلاصة الحضارة ،
نبنى طريقا جديدا في غابة المجهول البكر فكننا نتعاون جميعا في
الواجب المشترك . وكانت تبدو الحزازات الدولية والقومية
والسياسية تافهة خابرة باطلة .

وليس معنى ذلك أن يكون التعاون فى العلم المجرد سببا فى
تقدم التعاون العالمى ، فان المشكلات الاقتصادية والمسائل التي
تتعلق بحقوق انعمال ، وكل أمل في الحرية والانسانية . . . كل
ذلك يتوقف قبل كل شيء على خلق نية عالمية حسنة .

وما دامت الكراهية والخوف والشك ، وكل هذه العواطف
البغيضة تسيطر على حياة الافراد ، فليس لنا أن نرجو تفادى طفيان
العنف والقوة والوحشية .

يجب أن يتعلم الرجال الشعور بالمصالح العامة للجنس البشرى
الذى يصبح الكل فيه واحدا ، بدلا من المصالح الموهومة التي تنقسم
من أجلها الدول . وليس من الضروري أن نقضى على العادات والتقاليد

التي تتميز بها الامم المختلفة ، فان هذه الفروق هي التي تجعل في مقدور كل امة ان تضيف لونا خاصا الى تراث المدنية والحضارة .

ونحن لا نستهي الكونية المطلقة Cosmopolitanism واختفاء كل شخصية قومية . فمثل هذه الكونية نتيجة للخسران أكثر من أن تكون نتيجة للربح . فالروح العالمية التي نرغب في رؤيتها روح أخرى مضادة الى حب الوطن ، وليست شيئا مأخوذاً منه ، وكما ان الشعور بالوطنية لا ينقص من الشعور بحب الاسرة ، كذلك الروح العالمي الانساني يجب الا يحرمنا من الشعور بالقومية .

ولكن نوع هذا الواجب القومي سيتغير ، فلن تصبح الاشياء التي يشتهيها المرء لقومه هي الاشياء التي يمكن تحصيلها على حساب الآخرين ولكنها ستكون الاشياء التي تعظم بها البلد وتسمو بالنسبة لتقدم العالم كله . فسيرغب الفرد ان تصبح بلاده عظيمة في فنون السلام ، وان تكون عادلة كريمة سامية ، وسيرغب في أن تساعد البشر جميعا في طريقهم الى عالم من الحرية أفضل ومن التعاون العالمي الذي لا يمكن أن نرجو للانسان سعادة بدونه ولن يرغب لدولته الانتصارات العنيفة العابرة في التماك والسيطرة ولكنه سيتطلع الى بها المسيح ، ونسيتها الكنائس الآن . وسيرى أن هذه الروح لا تشمل الاخلاق السامية فحسب ، ولكنها تشمل الحكمة الحقه كذلك ، وانها الطريق الوحيد الذي تسلكه الامم الدامية الممزقة من الجروح التي سببها الجنون العلمي في عبورها الى حياة يكون النماء فيها ممكنا .

ان الاعمال التي يملئها الحقد ليست بواجبات على الرغم من الآلام والتضحيات التي تتطلبها ، وحياة العالم وأمله لا وجود لهما الا باعمال الحب .

هيئة قناة السويس

تحسين ميناء بور سعيد

ان الجهود المتواصلة التي تبذلها الادارة العربية لقناة السويس في سبيل النهوض بهذا الممر الملاحي الحيوى قد حازت ثقة واعجاب كل من يهمه امر الملاحة والتجارة في العالم .

وقد شملت الهيئة بعنايتها ، ضمن مشروعاتها الهامة ، مشروع تحسين ميناء بور سعيد .

ففي منتصف الشهر الماضى فتحت في المقر الرئيسي بالهيئة بالاسماعيلية مظاريف عطاءات عمليات انشاء ارسفة عميقة في ميناء بور سعيد وتوسيع مدخل الميناء وقد تقدمت للعمليات ثمانى شركات عالمية من سبع دول هي : الجمهورية العربية المتحدة ، ايطاليا ، هولندا ، بولندا ، واليابان ، ألمانيا ، اليونان .

ويشمل المشروع انشاء ارسفة عميقة طولها ١٨٠٠ متر تكفى لرسو عشر سفن تجارية ضخمة حمولة كل منها ٣٠.٠٠٠ طن .

ومما يذكر أن ميناء بورسعيد خالية تماما من اية ارسفة عميقة حتى الآن وما يزال الشحن والتفريغ للسفن يتم فيها بواسطة الصنادل كما يشمل المشروع كذلك توسيع مدخل ميناء بور سعيد بحيث يسمح للسفن بالمرور في الاتجاهين مما ينظم حركة الملاحة ويقلل من زمن العبور .

وبدل اشتراك عدد كبير من الشركات العالمية من مختلف الدول على مدى اهتمام العالم بمشروعات القناة واقبال مختلف الهيئات على التعاون مع هيئة قناة السويس في تنفيذ مشروعاتها .



١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج
تليفون ٤٠٥٨٨ - ٤٠٧٥٣ - ٤٠٨١٤ - ٤١٠١٢



Bibliotheca Alexandrina



0590424



المن ٣ قروش

العدد ٢٧٣